

حول كتاب جمال رباوت

التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية¹

سمير سعيّفان

خبير اقتصادي سوري

¹ كتاب التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية، صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة قطر، الطبعة الأولى بيروت – تشرين الثاني 2013.

فهرست

- 0- مرور تاريخي سريع:
- 1- موجة الهجرات الأولى باتجاه الجزيرة السورية
- 2- 1915 - 1946
- 1.1- هجرة الأرمن
- 1.2- هجرة السريان والآشوريين الى الجزيرة السورية
- 1.3- الهجرات الكردية
- 1.4- نشوء مدن وبلدات الجزيرة
- 1.4.1 - الحسكة بدلاً من ماردين
- 1.4.2 - القامشلي بدلاً من نصيبين
- 1.4.3 - رأس العين
- 1.4.4 - بلدات أخرى
- 1.5- فشل قيام كيان كردي كلدو آشوري في الثلاثينات
- 1.6- الجزيرة تندمج مع الدولة السورية 1943
- 1.7- تزايد سكان الجزيرة بسبب الهجرات
- 3- من الهجرة الكردية الثانية الى الحزام العربي
- 2.1- استمرار تدفق الأكراد المهاجرين من تركيا الى الجزيرة السورية
- 2.2- الإحصاء الاستثنائي 1962
- 2.3- برنامج تعريب المنطقة 1962
- 2.4- الجزيرة في فترة حكم البعث الأولى بعد 1963 وحتى نهاية السبعينات
- 3- موجة الهجرة الثالثة ، ثمانينات وتسعينات القرن العشرين

3.1- حزب ال PKK المدعوم من سوريا

3.2- الضغوط التركية

4- القوى السياسية الكردية وموقفها من استقلال "كردستان"

5- إعمار الجزيرة السورية

5.1- مرحلت البدايات في العشرينات

5.2- مرحلة الإرهاصات في الثلاثينات

5.3- مرحلة الانطلاق 1940 – 1945

5.4- مرحلة الطفرة: 1945 – 1951

5.5- مرحلة الأزمة: 1954- 1958

5.6- مشروعات زراعية رائدة

5.6.1- عائلة معمار باشي

5.6.2- شركة أصفر ونجار

5.6.3- مشروع القطن المروي بالمضخات

5.6.4- مشروع مبروكة شركة أصفر ونجار

6. تكون الملكيات الكبيرة في الجزيرة

7. نפט الجزيرة

8. الهجرة المعاكسة من الجزيرة

9. كلمة اخيرة حول الكتاب

مدخل:

قدم الباحث جمال باروت بحثاً حول الجزيرة السورية، وهو بحث جدير بالقراءة لما به من توثيق جيد ورصد لمجري الوقائع على الأرض ونظرة موضوعية، وقد قال لي جمال عنه "إنه أهم بحث أجريته في حياتي". المشكلة الوحيدة هو ضخامته، فقد نشر في كتاب يزيد عن نيف وألف صفحة وصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، وقراءته تتطلب جلدًا ووقتاً، في زمن يتعود فيه الناس على سرعات التويتر والفيسبوك وثقافتها، وهي أدوات لا تخلق لوحدها سوى معرفة سطحية بالأمر.

هذه المادة تعتمد بكليتها على ما جاء في الكتاب، إما نقلاً أو استخلاصاً مما جاء في الكتاب، أي هي أشبه بملخص للمادة. عدا آخر فقرة "كلمة أخيرة" فهي ملاحظتي الشخصية (رأي نقدي) على الكتاب.

0- مرور تاريخي سريع:

يعطي باروت فكرة عن تاريخ الجزيرة منذ الفتح العربي حيث كانت قبائل عربية عديدة تدين بالمسيحية مثل نظير وقضاة وتغلب وغسان وتنوخ وربيعة وكانت جميعها على مذهب الكنيسة الأرثوذكسية "اليعاقبة" وهم من أطلق على عمر بن الخطاب لقب "الفاروق" وتعني بالسريانية "المخلص" لأنه خلّصهم من حكم بيزنطة. وكانت نصيبين والرها وسلوقية أهم مراكزهم. وقد فتح العرب الجزيرة السورية، ثم فتحوا فارس بمساعدة السريان والقبائل العربية المسيحية.

يستعرض باروت بعجالة الخراب الذي حل بالجزيرة السورية بسبب جحافل هولاكو 1228 التي ألحقت بالجزيرة أول نكبة كبيرة. وينقل عن ابن الأثير الجزري، وهو ابن جزيرة "إبن عمر" ما كتبه عن غزوة هولاكو "لو قال قائل أن العالم مذ خلقه الله سبحانه إلى الآن، لم يتل بمثلها لكان صادقا... فقد نهبوا ودمروا ديار بكر والجزيرة بما في ذلك الخابور وسنجار، وأعملوا السيف بأهلها".

ثم جحافل تيمورلنك 1394 - 1401 التي ألحقت بها دماراً هائلاً أكبر ممما لحقها بدمار هولاكو، فقد دمر تيمورلنك الجزيرة الوسطى (السورية اليوم) ودمر تجمعاتها البشرية الحضرية العامرة، ودمر نظم الري من أيام الساسانيين والرومان والبيزنطيين، ووجه ضربات قاسية للمسيحيين في ديار بكر وماردين والموصل وطور

عابدين، وذبح الكثير من اليعاقبة، وسوى الكنائس والأديرة بالأرض في أواخر القرن الرابع عشر، فتصحرت الضفة اليسرى لنهر الفرات، وهجر الاقليم وخلا تماما من أي توطن فلاحي متحضر، ولم تقم للجزيرة قائمة بعدها حتى القرن العشرين.

بعد سيطرة العثمانيين على المنطقة في القرن 16 و 17 سعت الدولة العثمانية لتنمية الجزيرة، ولكن دون نجاح، وبقيت الجزيرة عبارةً عن أرض شاسعة تجول فيها عشائر بدوية. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هاجرت عشائر عربية من الحجاز ونجد واستقرت في الجزيرة مثل شمر وطى وعنزة والجبور وغيرها. وبحلول 1815 أصبحت العشائر العربية مهيمنة بشكل تام على ضفتي الفرات ودجلة وعلى البادية. ويظهر تقرير العقيد تشيني "Cheseny" 1835 - 1827 أنه لم يكن في الجزيرة قرية واحدة عامرة في وادي الفرات سوى بلدة صغيرة تدعى "دير الزور" نسبة للدير العتيق ولم يتجاوز عدد سكانها الـ 4000 نسمة. ولم تنشأ في الجزيرة حواضر عمرانية الى حين وقوع سوريا تحت السيطرة الفرنسية. وحتى عام 1922 بقيت الجزيرة السورية أرض شاسعة قليلة السكان تجول فيها عشائر بدوية غير مستقرة.

بنيت قرى وبلدات الجزيرة حين عمرانها الأخير فوق المدن التاريخية القديمة أو إلى جوارها في سهل وادي الفرات والخابور، فبنيت دير الزور فوق أو قرب الدير العتيق أو "الافا" الأمورية و "أزورا" الرومانية، وبنيت منبج في نقطة "هيرابوليس" وأحييت مسكنة في نقطة "بالس" القديمة، وجرابلس قرب "كركميش" عاصمة الحثيين القديمة، وبنيت الرقة في الموقع الذي كانت تقوم فيه مدينة "نيقوفوريون" وبنيت الميادين فوق "رحبوب" الأرامية، وبنيت العشارة فوق "تفا"، وبنيت البصيرة مكان "قرقسيا" على الضفة اليسرى للفرات، وبنيت نويات رأس العين مكان مدينة "كبارا" المندثرة على منابع الخابور التي كانت في العصر العباسي مركزا تجاريا ومصيفا للخلفاء.

1- موجة الهجرات الأولى باتجاه الجزيرة السورية 1915 - 1946:

بعد احتلال الفرنسيين لسوريا ومنها الجزيرة، قامت السلطات الفرنسية بتشجيع إعمار الجزيرة، فقامت بتشجيع هجرات الآشوريين والأرمن والأكراد من الأراضي التركية اليوم، ومن وعرب دير الزور للهجرة إلى الجزيرة، واعتبرت كل من يصلح أرضا ويزرعها باستمرار لخمس سنوات تصبح ملكاً له. وقد خلق هذا مزاحمةً

بين العشائر لبناء القرى في مناطق ترحالهم وسجلوها ملكاً عقارياً باسم شيخ العشيرة، وخلق هذا ملكيات كبيرة لشيخ العشائر، وسنغطي هذا في سياق هذه المراجعة لهذا الكتاب، والذي يتناول إعمار الجزيرة اقتصادياً أيضاً. وبدأت عملية تحول العشائر من راحلة إلى مستقرة (الجبور، شمر، طي، عنزة، البكارا الخ) وبدأ الانتقال من الخيم وأكواخ القصب والزل إلى البيت الطيني. وفي أواسط الثلاثينات، وبسبب الهجرات الأرمنية والسريانية والآشورية والكردية من شمال خط سكة الحديد (خط الحدود السورية التركية) إلى جنوبها، كانت المدن والبلدات التي نمت مسيحية وأرمنية ومهودية بدرجة أساسية. وكان العرب المسلمون في هذه المدن والبلدات ينحدرون من المدن السورية الأخرى لا من الأصول البدوية المحلية، أو من أعيان العشائر المحلية ورؤساؤها، بينما كان الريف المستقر كردياً بصورة أساسية، في حين كانت السهوب عربية مؤلفة من بدو أنصاف حضر. وبين عام 1926 و 1940 نشأ نحو 1240 قرية.

1.1- هجرة الأرمن:

جاءت الهجرات الأولى نحو الجزيرة السورية ضمن عمليات التهجير التي تمت للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى في العامين 1915 – 1916، حيث تم نقلهم من موطنهم الأصلي في ولايات الأناضول الشرقية السبع (ديار بكر، كرت، فان، بدليس، أرضروم، سيف، حزوب) إلى الولايات الأخرى. وتحولت عملية النقل إلى مجزرة ضدهم ولا سيما في ديار بكر التي استمرت المذبحة فيها سبعة أشهر من نيسان إلى تشرين الأول 1915. قدر عدد المهاجرين الأرمن إلى سورية بين عامي 1919 – 1940 بنحو 157 ألف مهاجر أرمني، استقر منهم قسم كبير في سورية. وبلغ عددهم في الجزيرة لوحدها في عام 1943 نحو 9788 نسمة من أصل 146 ألف نسمة هم إجمالي عدد سكان الجزيرة آنذاك. وبدورهم قام الفرنسيون باستكمال عمليات التهجير ونقلوا 14 ألف أرمني من لواء إسكندرون إلى بيروت وحلب. لعب المهاجرون الأرمن دوراً كبيراً في توفير المهن الحرة والأطباء والمحامين والصيدلة وادخلوا المهن الحرفية إليها من ميكانيكيين وسائقين وحدادين فضلاً عن نشاطهم في التجارة وبرز ازدهار القامشلي ومدينة الحسكة من خلال شدة جذب المحافظة للأرمن.

1.2- هجرة السريان والآشوريين الى الجزيرة السورية:

جاءت الموجة الثانية من الهجرات نحو الجزيرة السورية ضمن عمليات تطهير تركيا من المسيحيين. وكان عدد المسيحيين في تركيا نحو 4.5 مليون (ارمن - سريان - آشوريين) عام 1926 يعيشون في الأناضول. ولم يتجاز عدد سكانه العشرة ملايين. وقررت الحكومة التركية خفض عدد المسيحيين الى 5% فتخلصت عبر التهجير والمجازر من الأرمن والسريان والآشوريين واليونان والبلغار وغيرهم، وشملت عمليات التطهير نحو 3.8 مليون مسيحي، وقد هجرت الأرمن والسريان الى سوريا وهجرت الآشوريين الى العراق، بينما هجرت نحو مليوني يوناني كانوا في القسم الغربي من تركيا، هجرتهم الى اليونان. وفي عام 1955 بقي في تركيا نحو 260 الف مسيحي فقط بين جيورجيين وأرمن وبلغار ويهود ويونان وكان من بينهم 47 الف ارمني. وفي مؤتمر أرضروم قرر أتاتورك تجريد المسيحيين من الحقوق والامتيازات، وحرّم الروم الأرثوذكس من السوريين المهاجرين من تركيا الى سوريا ولبنان، من استعادة املاكهم بحسب ما نصت الاتفاقية التركية الفرنسية حيث اعتبرتهم يونانيين.

تلاقت سياسة التتريك التي انتهجها أتاتورك لطرد الأرمن والسريان والأكراد من مناطق إقامتهم التاريخية في الجزيرة السورية العليا الى داخل سوريا الانتدابية، والى ما بعد خط الحدود الذي تم رسمه في اتفاقية أنقرة الأولى سنة 1921 بين فرنسا والأتراك، تلاقت مع سياسة فرنسا التي أرادت إعمار الجزيرة ذات الأراضي الشاسعة قليلة السكان، والتي تتوفر على المياه، لتكون منطقة لزراعة القطن ولتكوين كيانات محددة ضمن سياستها في الجزيرة، وقد ازدادت موجات الهجرة بخاصة بين 1922 و 1939.

وبسبب التهجير انتقل المسيحيون من ديار بكر والرها ونصيبين وماردين وقرها المحيطة، مثل بنيبيل والقصور ومعسرته وقلث وقلعتمرا والمنصورية وغيرها الى الجزيرة السورية. مثلاً بحلول أواخر العشرينات كادت نصيبين تخلو من أهلها بسبب هجرتهم الى مدينة القامشلي المحدثّة، ومع قدوم 1935 فرغت قلعتمرا من سكانها السريان الذين هاجر معظمهم إلى الحسكة الوليدة. وبعد إخفاق تمرد الآشوريين (النساطرة) في العراق بعد تحريرى البريطانيين لهم ثم تخليهم عنهم، تم تهجيرهم إلى الجزيرة السورية وتم إسكانهم على ضفاف نهر الخابور بين رأس العين والحسكة.

وبينما اتجهت الهجرة الأرمنية في غالبيها الى المدن الداخلية السورية وخاصة إلى حلب، فقد اتجهت الهجرات السريانية والآشورية الى الجزيرة واستقروا فيها. وقد بلغ عدد المسيحيين في الجزيرة السورية عام 1943 نحو

41552 نسمة من أصل 130 ألف هم مجمل سكان الجزيرة في ذاك التاريخ. ويصف جكرخوين في مذكراته "كانت زمام الأمور في بلدات الجزيرة بأيدي المسيحيين، الجندرمة والضباط كلهم كانوا من المسيحيين، كل الموارد الاقتصادية والتجارية وسواها كانت تحت سيطرتهم".

1.3- الهجرات الكردية:

نشأ المجتمع الكردي في الجزيرة السورية، مثله مثل المجتمع السرياني والأرمني، نتيجة الهجرات من شمال خط سكة الحديد الى جنوبها بعد ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا بحسب الاتفاق الفرنسي التركي، حيث تنازل الجنرال غورو للأتراك في اتفاقية فرانكلان بويون (تشرين الأول 1921) عن مساحات واسعة من الأراضي السورية بلغت نحو 18 ألف كم² شملت كيليكيا وقسماً كبيراً من الجزيرة السورية (مرعش- أورفه - كلس - ماردين - سعرت - عينتاب). وكانت هذه جزءاً من حدود سوريا التي وضعت في معاهدة سيفر. وقد كانت هذه أراض سورية تاريخياً، ترتبط بشريا واجتماعيا واقتصاديا بسورية الشمالية، ولا سيما حلب العثمانية. كما تعتبر من منظور آخر جزءاً من الولايات العربية التسع الواقعة للجنوب من طوروس، حيث كانت جبال طوروس هي الحد الطبيعي الفاصل بين سوريا الطبيعية والأناضول. كانت ولاية حلب تمتد امتداداً كبيراً فيما يسمى تركيا اليوم. حيث كانت تتألف من ثلاثة ألوية و 21 قضاء. وبعد ضم معظمها الى تركيا، لم يبق منها في سورية اليوم سوى جزء من لواء واحد يضم عشرة أفضية، هي اعزاز وحارم والباب وجسر الشغور وادلب ومنبج وجبل سمعان. وخسرت سورية لواء عنتاب وأقضيته الأربعة أورفه وسروج وروم القلعة وبيره جك، كما فقدت لواء مرعش وأقضيته الأربعة الزيتون وبازار حق وأندرين ومرعش. كذلك خسرت ثلاثة أفضية لواء حلب نفسه وهي أفضية بيلان واسكندرون وانطاكية.

جاءت أولى موجات الهجرة الكردية بين 1925 بعد هزيمة ثورة الشيخ سعيد. وحتى عام 1939. وقد حدثت خلال هذه الفترة نحو 17 ثورة ضد الدولة التركية بدأت بثورة الشيخ سعيد 1925 وانتهت باخماد ثورة سيد رضا 1938 في درسيم. نتج عن هذه الثورات تدفق هجرات جديدة كردية الى الجزيرة السورية. حيث ارتفع عدد الأكراد في الجزيرة من 6000 نسمة عام 1927 الى 47000 نسمة ربيع 1932 والى 54340 عام 1939 من أصل 111300 نسمة يمثلون 50.6% من إجمالي سكان الجزيرة وبمعدل نمو سنوي 20.5%. ووقع الحجم الأكبر لهذه

الهجرات بين عامي 1933 و 1938 مع بدء الحكومة التركية بتطبيق برنامجها بنقل السكان الأكراد واعادة توطينهم في الولايات الأخرى، حيث اجتاحت القوات التركية عام 1934 المناطق الكردية في ساسون واضطر قادة العشيرة الأكبر فيها الى اللجوء الى سوريا من اجل مواصلة المقاومة . وكان القمع التركي يعني بالضرورة هجرة كردية جديدة الى الجزيرة السورية.

شكل نقص اليد العاملة الزراعية في الجزيرة إلى جانب التهجير من تركيا عامل جذب للعمالة الكردية الرخيصة من تركيا وخاصة في الأربعينات والخمسينات فجاؤوا بكثرة للعمل في الزراعة وخاصة زراعة القطن التي تتطلب كثافة اليد العاملة وكانت اسعارها متدنية

أثارت الهجرات الكردية المتزايدة ردت فعل في الأوساط السورية، فقد تخوفت الأوساط الوطنية من الهجرة الكردية أكثر من الهجرة السريانية بسبب وجود مشروع قومي كردي لانشاء كيان قومي مستقل من جهة، وبسبب كون أن أعداد الأكراد كبير في تركيا والعراق المجاورتين، مقارنة بالسريان محدودي العدد، والذين لا يطمحون لمشروع قومي. لذلك بدأت الحكومة في وقت مبكر إثارة مسألة المهاجرين الأكراد الى الجزيرة بخاصة. وقد زار وزير المعارف في الحكومة السورية محمد كرد علي، وهو من أصول كردية، زار الجزيرة السورية عام 1931 وقدم تقريراً لرئيس الحكومة تاج الدين الحسيني، حذر فيها من مخاطر الهجرة من تركيا الى الجزيرة السورية على أمن سوريا وقال: "إن جمهرة المهاجرين في الحقيقة هم أكراد نزلوا الحدود، واقترح إسكانهم في أماكن بعيدة من حدود كردستان لئلا تحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد مشاكل سياسية تؤدي الى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السورية، لأن الأكراد إن عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلوا على التناغي بحقهم ، والاشادة بقوميتهم". وأشار كرد علي على "أن المهاجرين يتوطنون على ضفاف دجلة والخابور وجعجغ والبليخ والفرات، ويقتطعون من شطوط تلك الأنهار ما يروقههم من المساحات، ولا يبعد أن يجيء يوم تمتلك فيه تلك الشواطئ مع أن أكثرها ملك للدولة".

1.4- نشوء مدن وبلدات الجزيرة:

ارتفع عدد القرى في الجزيرة من 1240 قرية عام 1940 الى 1800 قرية عام 1945، توزعت الى 590 قرية في قضاء الحسكة، و 935 قرية في قضاء القامشلي، و 275 قرية في قضاء ديريك، وفي منتصف الأربعينات وصف

وصفي زكريا توسع القرى بأن كثيرا من اكراد بلاد الترك صار يتهافت نحو المنطقة العربية في الجزيرة ويتسابق الى احياء القرى وانشاء المزارع. ولكن النمو الأسرع جاء للبلدات الرئيسية التي تحولت الى مدن مثل الحسكة والقامشلي ودير بك/المالكية وغيرها.

1.4.1- الحسكة بدلا من ماردين:

اختر المهجرون من مدينة سكان ماردين والقرى السريانية التي كانت تحيط بها، مثل قلعترا والمنصورية والقصور وتل أرمن ومديات وقلت وغيرها اختاروا الحسكة. وكان عدد سكان ماردين بحلول الحرب العالمية الأولى نحو 50 ألف نسمة نصفهم من المسيحيين ونصفهم من المسلمين. وكانت الحسكة حتى 1922 عبارة عن برية موحشة وأرض واسعة تجول فيها قبائل بدوية مثل شمر وطى وعنزة والبكارا والشرايين والمعامرة وغيرها، وكانت خالية من العمران باستثناء بناء عسكري صغير غير مأهول بني في عهد السلطان عبد الحميد، وتنحصر السلطة فيه بفرقة البغالة التي تتولى ضبط الأمن بين العشائر. ثم بنى الفرنسيون فيها ثكنة عسكرية عام 1923 فأصبحت محور جذب للمهاجرين السريان الأوائل من ماردين وقلعترا ومناطقها من الفارين من حملة التجنيد التركية. ثم وضع الفرنسيون عام 1924 المخطط التنظيمي الأول للمدينة. وعام 1925 أصبح عدد سكان الحسكة 234 عائلة تضم 500 نسمة من المسيحيين المهاجرين من مارين وقلعترا. ثم تم بناء جسر على نهر الخابور عام 1926 فتوطدت الحركة التجارية مع دبر الزور لشراء المنتجات البدوية. وغدت الخضار من ماردين تنقل منها الى الحسكة بعربات خشبية لم تكن معروفة في الجزيرة آنذاك. عام 1927 أصبح سكان الحسكة نحو 1200 نسمة، وقفزت عام 1930 الى 5000 نسمة. ونشأ فيها قضاء مديني صغير مزود ببعض الخدمات العصرية. وعام 1929 تم تزويدها بالكهرباء، وعام 1931 افتتحت فيها أول مدرسة ابتدائية، وكانت تضم 20 تلميذاً. وعام 1938 أصبح فيها 20 مدرسة، وعام 1935 كان جميع سكان قلعترا قد انتقلوا الى الحسكة، وعام 1939 بلغ عدد سكانها 15 الف نسمة معظمهم من المسيحيين السريان. وقد أنعش نشوء الحسكة بلدات صغيرة مثل بلدة رأس العين الوليدة، والتي شرع ببنائها عام 1926 وتم ربطها بطريق ترابي بطول 80 كم مع الحسكة.

1.4.2- القامشلي بدلاً من نصيبين:

كانت القامشلي حتى اواخر العهد العثماني عبارة عن بادية يخترقها نهر الجفجف (هرماس سابقاً)، وتكثر فيها المستنقعات الأسنة الممتلئة بالقصب وبيعوض الملائيا. ولم يكن في القامشلي أي بناء سوى طاحونة ماء على نهر الجفجف ومزرعة لقدور بيك (مزرعة زهرات خزنة) وكانت تعرف بمنطقة كرو. وعام 1926 تأسست نواة المدينة الأولى في صورة مخفر عسكري حين انتقلت القوات الفرنسية الى المنطقة. وبعد ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا بموجب اتفاقية 1921 بين تركيا وفرنسا، بدأ الانتقال من نصيبين، التي أصبحت في الأراضي التركية، الى القامشلي السورية. في تشرين الأول 1926 وضع المخطط التنظيمي للمدينة وفق رؤية الكابتن تيربيه. وتواصل الفرنسيون مع العائلات المالكة للأراضي (عائلة قدور بك وعائلة نظام الدين). وطلب المفوض الفرنسي من العائلات المالكة للأراضي في منطقة مخطط القامشلي، أن يتنازلوا عنها بدون مقابل لبناء المنشآت العامة للقامشلي، وقد تنازلت عائلات قدور بيك وعائلة نظام الدين، بينما رفض الشيخ محمد عبد الرحمن شيخ عشائر طي التنازل بدون مقابل.

كان ميشيل دوم وقدور بيك أول من بنى بيت في القامشلي. ونشأت حول بيت قدور بيك حارة عرفت بحارة قدور بك (حي الناصرة اليوم). ثم سكنها رجل يدعى سيد حسن عبد الرزاق حمو وشقيقه سليمان ثم عبد الرزاق كوزي. ثم بدا الفرنسيون يمنحون الأراضي لرجالهم الأوفياء فمنحوا المترجم ميشيل دوم (ماردين - سريان كاثوليك)، وجورج معمارباشي (ماردين سريان كاثوليك) متعهد تزويد الجيش الفرنسي بالقطيع، وطاهر آغاتين تازا رئيس عشيرة بيناز علي الكردية التركمانية من نصيبين وكانت قرى هذه العشيرة تقع 13 قرية من قراها داخل الأراضي السورية و 13 قرية في الأراضي التركية.

شكل الفرنسيون الكتيبة الكلدو آشورية الأولى في اطار جيش الشرق. وقد قامت هذه الكتيبة بشق الطرقات واستصلاح الأراضي وبناء البلدات، وكان تصميمها على النمط الفرنسي. وكان جنود الكتيبة مندمجين بالمجتمع وكان لهم ملكياتهم وأعمالهم في التجارة والزراعة. وامتصت القامشلي سكان نصيبين حيث تدفق اليها سريان نصيبين وجوارها من الكرد. وعام 1931 كان سريان نصيبين قد هاجروا جميعاً الى القامشلي، وأصبح عدد سكانها 12 الف نسمة وعام 1936 أصبح 50 الف نسمة وعام 1950 أصبحت 63 الف نسمة. وكانت مدينة منظمة ومشجرة ومنارة بالكهرباء. وفي أوائل الثلاثينات أقيم فيها مقصف كريس الصيفي وملهى (تياترو)

وفندق بناه معمارباشي، وأصبحت مركزاً اقتصادياً للمنطقة، وعزز دورها ارتباطها بمدينة حلب عبر سكة القطار.

1.4.3- رأس العين:

كانت رأس العين، وهي تسمية معربة عن السريانية "ريشعينا"، والتي يجتمع فيها النهران اللذان يشكلان نهر الخابور، مركزاً حضرياً طوال العصور الوسطى بفضل وقوعها على طريق الموصل حلب التجارية المهمة، المارة الى بلاد الشام عبر نصيبين الى منبج وحلب والباب، الى أن دمرها تيمورلنك في أواخر القرن 14 وبقيت خربة مهجورة حتى ثمانينات القرن 19، حيث أحيا السلطان عبد الحميد الثاني عام 1877 البلدة بتوطين المهاجرين الشيشان في المناطق الواقعة بين رأس العين عند منبع نهر الخابور وقرب مدينة الحسكة وكان عددهم كبيراً، إذ بلغ حين توطينهم نحو 5000 بيت. عشية الحرب العالمية الأولى، و بسبب إنشاء محطة للسكة الحديدية فيها، تحولت رأس العين في السنوات الأخيرة للدولة العثمانية إلى مقر إقامة وكيل الوالي. وبني فيها ثكنة عسكرية استخدمتها القيادة العثمانية الألمانية في الحرب العالمية الأولى. شهدت البلدة تضخماً كبيراً بسبب موجات المهجرين الأرمن الأولى الذين اقتلعهم برنامج الترانسفير العثماني 1915 – 1916 من موطنهم. وعام 1915 كان في رأس العين 300 مهاجر سرياني وأرمني من ماردين. وفي آذار 1916 قدر الرقم بنحو 40 – 50 الف توفي منهم نحو 16 الف بسبب الجوع.

1.4.4- بلدات أخرى:

نشأت عامودا منذ قرون عدة في شكل قرية سهلية في سهل خصيب واسع يتاخم الحدود التركية لاحقاً. ويعود تطورها الى إنشاء الحكومة العثمانية مركزاً للناحية فيها. وازداد عدد سكانها في خمسينات القرن 19 الى نحو 70 بيت وهي قرية كردية. أما عفرين فلم تستقبل هجرات كردية كبيرة، فحتى عام 1933 كان عدد سكانها نحو 2400 نسمة منهم 800 أرمني. وعام 1957 أصبح عدد سكانها 4500 نسمة وعام 1960 أصبح 5730 نسمة، بينما كان عدد سكان إعزاز عام 1930 نحو 5000 نسمة ثلثهم من الأرمن وأصبح عام 1960 نحو 12800 نسمة. كما نشأة بلدات أخرى مثل الدرباسية وعين ديوار وديريك التي تم تبديل اسمها إلى المالكية.

1.5- فشل قيام كيان كردي كلدو آشوري في الثلاثينات:

شجع الانتداب الفرنسي إقامة كيان إثني كردي كلدو آشوري في الجزيرة على خط الحدود مع تركيا في ديريك وأعزاز وعفرين. ففصلوا قضاء جرابلس عن حلب وجعلوه قضاءً مستقلاً، ونقل إليها الفرنسيون مجموعة من المهاجرين الأرمن للعمل في سكة الحديد. وقد أدخل الأرمن مفهوم الحرفة الى نواة بلدة جرابلس التي أقيمت على أنقاض المدينة القديمة كركميش. كما أوجدوا قضاء كردطاغ المستقل في منطقة عفرين، و شكلوا لواء الجزيرة .

عشية المفاوضات السورية الفرنسية عام 1936، وبتشجيع من ضباط الاستخبارات الفرنسيين، تم توجيه "مضبطة أعيان الجزيرة" برفض الوحدة مع سوريا، والمطالبة بدولة مستقلة ذاتيا في الجزيرة تحت إمرة حاكم فرنسي على غرار دولتي الدروز والعلويين. وكان حاخام القامشلي قد انضم الى حملة الضغط هذه، ووجه رسالة الى الرئيس الفرنسي ليون بلوم، بوصفه يشترك معه في الدين وليس بوصفه اشتراكيا، بأن يتم منح الجزيرة "وضعاً مشابهاً" لوضع لواء اسكندرون في اتفاقية 1921. وقد حملت هذه المضبطة توقيع: نائب الجزيرة ابراهيم خليل باشا الملي ونائب الجزيرة سعيد اسحق السرياني الأرثوذكسي وثلاثة من قادة جمعية خويون يمثلون قوتها العشائرية وهم قدري جميل باشا ومحمود ابراهيم باشا الملي وحاجو آغا وعدد من رؤساء عشائر طي والجبور وشمر الزور وغيرها.

بعد توقيع اتفاقية 1936 حرضت المخابرات الفرنسية السريان والأرمن والأشوريين والأكراد وبعض القبائل العربية للمطالبة بالاستقلال النسبي للجزيرة وبقائها تحت الانتداب الفرنسي، وبانفصالها عن دمشق، أسوة بجبل الدروز واللاذقية. وجرى عصيان في الجزيرة ضد الحكومة الوطنية 1937 بتحريض من الفرنسيين بقيادة الياس مرشو ومباركة المطران حيي. ولكن تركيا اعترضت وقالت لا كيان كردي ولا سرياني في الجزيرة السورية.

لكن في الواقع انقسمت كافة مكونات الجزيرة الى قسمين، قسم مؤيد للحكومة الوطنية بدمشق والاندماج مع سوريا، وأيدوا اتفاقية 1936 بين الحكومتين السورية والفرنسية، وقسم مؤيد للانفصال بدعم من الفرنسيين وتحريضهم. فقد أيد بعض السريان مع بعض الأكراد وبعض العشائر العربية الحكم الوطني بدمشق

والانضمام الى سوريا، وبالمقابل أيد بعض السريان وبعض الأكراد وبعض العشائر العربية الاستقلال وبقاء الانتداب الفرنسي وعارضوا اتفاقية 1936.

1.6- الجزيرة تندمج مع الدولة السورية 1943:

1943 اندمجت الجزيرة بالدولة السورية نهائياً وعين لها محافظ يتبع دمشق، هو غالب ميرزا، وقبلها كان قد تم تسوية وضع جبل العلويين وجبل الدروز وأصبحت جزءاً من سوريا. وفي أيلول 1945 عينت الحكومة السورية الحقوقي الدمشقي عبد القادر الميداني محافظاً للجزيرة. وسعى هذا المحافظ لإعمار الجزيرة والنهوض بها. ففرش عدداً من الطرق الترابية بين الحسكة والقامشلي وبين القامشلي وعامودا بالإسفلت، ومهد طريق القامشلي ديريك، وبني مدرسة تجهيز، وتوسع في بناء المدارس الابتدائية ومدارس محو الأمية لكبار، وإقامة بعض الحدائق. ودعم تأسيس مشاريع الكهرباء الأهلية الخاصة. وارتفع عدد المدارس على مختلف مراحلها وأنواعها من 64 مدرسة تضم 5430 تلميذ عام 1945-1946 الى 144 مدرسة تضم 10462 تلميذ عام 1949 - 1950 أي تضاعف عدد التلاميذ تقريبا. ومكنت الجزيرة في عهده من القضاء على الجراد لأول مرة في تاريخها.

استمرت المطامع التركية في الجزيرة وشمال سوريا. فمصطفى كمال أتاتورك كان يؤمن أن حق تركيا في سوريا يمتد الى المناطق التي كانت تتواجد فيها القوات التركية في لحظة توقيع الهدنة عام 1918، ودعمت تركيا حركة في الجزيرة تطالب بضم الجزيرة الى تركيا، حيث بقي لتركيا أتباع في سوريا، يدعون للاتحاد معها، مثل الدا باقرجبلي شيخ الطريقة المولوية. كذلك حرضت تركيا ودعمت حركة الميردين الكردية في عفرين وزعيمها الشيخ ابراهيم الخليل شيخ الطريقة النقشبندية، وأصله تركي جاء الى سوريا 1929. إذ حرضت تركيا أكراد عفرين للدعوة والسعي للانضمام الى تركيا. وكان القوميون الأكراد ينظرون الى الشيخ ابراهيم الخليل كضابط خدمات خاصة تركي كمال دخل الجبل متنكراً في زي زعيم كردي تحت اسم ابراهيم الخليل ليثير الشقاق. عادت المطامع التركية في الجزيرة السورية خلال الحرب العالمية الثانية وكانت بريطانيا تؤيد هذه المطامع. وفي 18 شباط 1939 قامت تركيا من جانب واحد بضم لواء اسكندرون عبر صفقة أبرمتها مع فرنسا، فانسحبت القوات الفرنسية من اسكندرون لتخلي مواقعها لدخول القوات التركية وجعلت اللواء تحت السيطرة التركية.

1.7- تزايد سكان الجزيرة بسبب الهجرات:

نتيجة الهجرات المتتالية منذ العشرينات تزايد عدد سكان الجزيرة فأصبح نحو 105513 نسمة عام 1938. فقد أصدرت الحكومة السورية في آب 1939 مرسوم فتح باب لمدة ستة أشهر من أيلول 1939 حتى شباط 1940 لتسجيل المكتومين والحصول على الجنسية السورية. وكان عدد هؤلاء نحو 40 ألف نسمة. وكان الفرنسيون قد قدروا سكان الجزيرة المقيمين بحسب الكاداستر، سواء كانوا مسجلين أم غير مسجلين في السجلات الحكومية لعام 1938 - 1939 بنحو 141390 نسمة. وبعد قرار الحكومة السورية ارتفع عدد المسجلين في سجلات الحكومية من 105513 عام 1938 الى 146001 عام 1943. ومع هذا التقدير يتبين أنه لم يبق عدد غير مسجل (مكتوم) من المقيمين في الجزيرة في ذلك التاريخ. وقد توزع سكان الجزيرة عام 1943 الى 99665 مسلم ونحو 42 ألف مسيحي بمختلف طوائفهم و 1938 يهودي و 1473 يزيدي.

بسبب استمرار تركيا بنقل أكراد من ولايات ديار بكر وهكاري وماردين وأورفه الى غرب الأناضول، فإن الكثيرين من الأكراد فضلوا اللجوء الى سوريا وإعمار القرى وإنشاء المزارع، لكن وبعد أن كانت فرنسا قد اتبعت سياسة تسجيل توسعية لسكان الجزيرة المكتومين أو المهاجرين المسجلين على باب المكتومين، مما شجع قدوم أعداد أكبر من الأكراد، فقد بدلت الحكومات السورية هذه السياسة بعد 1943، واتبعت سياسات تقييدية تجاه تسجيل الأكراد في السجلات المدنية، وبدأت تضع قيوداً على تسجيل الفارين من تركيا الى سوريا. وللتحايل على هذه الاجراءات التقييدية نشأ ما يعرف بمشكلة الأسماء المستعارة والهويات المزورة. اذ لجأ كثير من الأكراد الى شراء/استصدار هويات مزورة لهم بأسماء سورية مستعارة غير أسمائهم الحقيقية. وكان النواب من زعماء العشائر يتوسطون لتسجيل المكتومين من بدو وأكراد وافدين في السجل المدني، ومنحهم بطاقات هوية سورية كي يصوتوا لهم في الانتخابات. وكانت دوائر الشرطة الفاسدة الطريق المضمون للتسجيل والحصول على هوية سورية. وارتفعت رشوة الحصول عليها آنذاك من 20 - 25 ليرة الى 200 ليرة سورية. وكانت هويات الأكراد تصدر بأسماء عربية سورية وليس بأسمائهم الحقيقية، غذا كان الاسم كردياً. وقد دفع هذا الوضع حكومة ناظم القدسي لاستصدار هويات جديدة في سوريا للقضاء على الهويات المزورة، وصدر قانون بإجراء الإحصاء في الجزيرة، ولكنه لم ينفذ حتى عام 1961.

كانت جميع العائلات الكردية والشخصيات الكردية المعروفة التي لعبت دور بارز في الجزيرة ثم في السياسة السورية هي عائلات مهاجرة من الأراضي التركية أو الأراضي السورية التي تم ضمها الى تركيا بحسب اتفاقية

أنقرة الأولى 1921. مثل قدري جميل باشا وحاجو آغا والبدرخانين وعلي يونس وقذور بك وعائلة نظام الدين وجكرخوين وعائلة زازا ومحمود ابراهيم باشا الممي وغيرهم. مثلاً عائلة علي يونس (البدرخانيون) هم لاجئون من تركيا عام 1937 الى الجزيرة من منطقة ساسون التابعة لولاية سيرت. وكان علي يونس قائمقام نصيبين وكان شقيقه عبد الرزاق نائباً عن ماردين في المجلس الوطني التركي الكبير، وكان يرتبط بعلاقات وثيقة بمصطفى كمال. وعائلة قدور بيك: تنتمي الى أعيان عشيرة المحملية الكردية، وقد جاءت من نصيبين، كذلك عائلة نظام الدين فهي تنحدر من نصيبين. وحاجو آغا 1880-1940 من زعماء الهويريكية في منطقة ماردين وطور عابدين، فر 1926 الى العراق بعد فشل ثورة النورسي 1925 ثم انتقل بعدها الى الجزيرة السورية وأقام في قبور البيض. وعائلة زازا ومنها نور الدين زازا (1919 - 1988) الذي ترأس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا منذ تأسيسه 1957 ثم أخيه الدكتور أحمد نافذ، الذي كان من أقطاب جمعية خويون، هم في الأصل من أعيان مدينة مادن في ديار بكر في تركيا وجاءت العائلة الى سوريا مطلع الثلاثينات. والشاعر المعروف جكرخوين (ملا شيخموس) وهو ملا، أي شيخ تخلى عن ثوب المشيخة"، وتنحدر أصوله من قرى عشيرة هكار الكردية في منطقة مديات. ويعدد جكر خوين في مذكراته أسماء عائلات كردية عديدة هاجرت من تركيا الى الجزيرة بعد فشل ثورة النورسي 1925 مثل كور حسين باشا - حاج موسى بك خني - أمراء خرزة - أمراء بالو - دارهين - عائلة الشيخ سعيد - شيوخ جاني- شيوخ خربوت - شيوخ بدر الدين حاج علي - اسماعيل أحمد - عائلة جتو - عائلة علي يونس - توفو - احمد سليمان - يوسف اوصمان وغيرهم.

2- من الهجرة الكردية الثانية الى الحزام العربي

2.1: استمرار تدفق الأكراد المهاجرين من تركيا الى الجزيرة السورية:

استمر الصراع بين الأكراد والحكومة التركية. ونتيجة أحداث 1955 في تركيا، تدفق الكثير من الأكراد الهاربين إلى الجزيرة السورية. كما استمرت الاضطرابات في تركيا عام 1959 وحتى 1961، وكانت نتيجةها أن فر الكثير من الأكراد من الأحكام الصادرة بحقهم إلى الجزيرة السورية. واستمرت الهجرة من ديار بكر إلى الجزيرة طيلة النصف الأول من الستينات بسبب الصراع في تركيا بين الأكراد والحكومة التركية التي ارادت تتركهم. وقد حدثت الزيادة الكبيرة الثانية في عدد الأكراد بين 1952 و 1959 ثم بدأ التزايد في التراجع.

إضافة للأحداث التركية التي دفعت بأعداد كبيرة من الأتراك للهجرة الى سوريا، فقد شكل نمو الحاجة لليد العاملة لزراعة القطن في الجزيرة، والعمل في المشروعات الاستثمارية الكبيرة لشركة أصفر ونجار ومعمارباشي وأبوراسين، شكلت نقطة جذب لهجرة الأكراد من الطرف التركي من الجزيرة السورية الى الطرف السوري لسد نقص اليد العاملة خلال مرحلة النمو في الأربعينات والخمسينات، وشكلت موجة الهجرة الكبيرة الثانية لأكراد تركيا الى الجزيرة السورية.

إضافة للعاملين السابقين، الصراع في تركيا وجاذبية المشروعات الزراعية، فقد شكل منح الإصلاح الزراعي للأكراد أراض واسعة في الجزيرة، العامل الثالث الذي وطد الوجود الكردي في الجزيرة، حيث لم يتم التفريق بين عرب وأكراد، وبين أكراد مجنسين، أو أكراد غير مجنسين. وسنة 1959 قامت الحكومة ببناء قرى نموذجية على أملاكها المستولي عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، ووزعت الأرض على الفلاحين الفقراء، وخاصة من كان يعمل بها، وكان في عدادهم الكثير من الفلاحين الأكراد الذين يحملون الجنسية السورية أو من غير المقيدين في السجل المدني (أجانب تركيا). وبالتالي ساهم الإصلاح الزراعي ونزع الملكية من ماليتها العرب في الجزيرة السورية وتوزيعها على الفلاحين، وجزء كبير منهم أكراد وافدين، ساهم في تجذر الأكراد في الجزيرة وتقوية وجودهم فيها.

نتيجة لهذه الهجرات قفز عدد سكان الجزيرة من 146001 نسمة عام 1943 الى 162145 نسمة عام 1952، ثم الى 239140 عام 1959 بمعدل زيادة 8.8% سنوياً، ثم أصبح عام 1963 نحو 316145 نسمة، بمعدل زيادة 6.3%، وذلك بسبب الهجرة الكردية المستمرة من تركيا، وبخاصة من ديار بكر من عشائر الملية والهويركية والكيكية والدقورية والشيتية وبينار علي، وأكبر هذه المجموعات الكردية هي الملية والهويركية لأنهم المجموعة الكردية الأكبر في الطرف التركي. وقد قدر عادل ميري محافظ الحسكة (الجزيرة) يومئذ موجات من التدفق بأنها كانت تعد بالآلاف وليس بالآلاف.

مطلع الستينات كانت صورة الجزيرة وفق الشكل التالي: تنتشر القرى الكردية على طول الشريط الحدودي الشمالي الشرقي للجزيرة محاذية للحدود السورية التركية، ومن منطقة رأس العين غرباً وحتى حدود منطقة المالكية شرقاً، حيث يتكاثف التجمع في المناطق الخصبة، بينما كان معظم أبناء العشائر العربية يعيشون في المنطقة الجنوبية من المحافظة، حيث لا تتعدى نسبة الأمطار الـ 200 ملم سنوياً.

خلق هذا الوضع قلقاً لدى الحكومات السورية في وقت مبكر. وكان الرئيس أديب الشيشكلي قد أصدر مرسوماً عام 1952 للحيلولة دون تسجيل أراضي المناطق الحدودية باسم أشخاص بأسماء غير اسمائهم الحقيقية، (وكان هذا موجه ضد الأكراد)، وأن لا تسجل الأرض بدون موافقة رئيس الجمهورية. وسعى الشيشكلي لـ "تسنين" الجيش أي التخلص من وريثة الفرنسيين لجيش تسيطر عليه الأقليات (المسيحيون في الشؤون المالية ثم الأكراد والجركس والعلوية والدروز والمرشديين في تركيبة جيش المشرق). وكان الجيش السوري قبل اندلاع حرب 1948 نحو 7000 جندي. وبسبب الحرب ارتفع الى 14000. وهنا تسرب الى الجيش مئات الجنود الأكراد ومهويات مزورة وأسماء مستعارة. وبعد الحرب ارتفع العدد الى 30-35 الف جندي. وكان جيش الإنقاذ قد تشكل في حرب ال 48 من أفواج يغلب على كل منها لون مذهبي معين وكانت تسمى صراحة بفوج الأكراد وفوج العلويين والفوج الدرزي وهكذا.

في العام 1956 قال النائب في البرلمان عبد الكريم زهور عدي في إحدى جلسات البرلمان أن الأجانب، ويقصد الأكراد الوافدين من تركيا، تملكوا ما يقارب النصف مليون دونم في الجزيرة، وأن منطقة الجزيرة تعاني وضعاً خطيراً.

2.2- الإحصاء الاستثنائي 1962:

أصدرت حكومة بشير العظمة في أيامها الأخيرة (17 نيسان 1962 حتى 2 أيلول 1962) قراراً بإجراء إحصاء في الجزيرة. ولكن حكومة خالد العظم (2 أيلول 1962 – 7 آذار 1963) هي من نفذ الإحصاء فوراً بعد ثلاثة أسابيع من مباشرتها. وقد جرى الإحصاء في 5 تشرين الأول 1962 وقام على قاعدة: أن السوري هو كل من كان مسجلاً في السجلات المدنية قبل عام 1945، على أساس أن كل من حاز على هوية وسجل بعد هذا التاريخ لا يعتد به لأنه جرى تزويراً. عين العظم سعيد السيد محافظاً للحسكة لتنفيذ الإحصاء في الجزيرة وهو من مدينة دير الزور وهو شقيق جلال السيد، أحد مؤسسي حزب البعث، وعرف سعيد السيد بتشدده القومي العربي.

تمخضت عملية الإحصاء عن تسجيل 85 الف مقيم في الحسكة بصفة "أجانب أترك" لم يكن لهم سجلات مدنية رسمية، وهو ما يعادل 27.5% من سكان الجزيرة المسجلين في سجلات الأحوال المدنية والبالغ، آنذاك 309279 نسمة وشكل هذا الرقم نحو 53% من عدد الأكراد في الجزيرة السورية وفق التقديرات الأمنية للعام

1963 والمقدر بنحو 160 ألف نسمة. اي بلغت نسبة جميع الأكراد المقيمين في الجزيرة سواء كانوا بحكم السوريين أو بحكم أجناب تركيا بلغت نحو 41% من اجمالي سكان الجزيرة. وبموجب هذا الإحصاء جرد من الجنسية السورية عدد من كبار السياسيين والعسكريين السوريين مثل عبد الباقي نظام الدين رئيس هيئة الأركان السورية 1955 – 1957، كما جرد عثمان صبري منها.

2.3- برنامج تعريب المنطقة 1962:

وضعت حكومة خالد العظم عام 1962 برنامجاً لإصلاح الجزيرة، وكانت غايته المضمرة إدماج الأكراد في المجتمع السوري. فقد أعلن العظم عن مشروع تنمية الجزيرة، على أن هدفه الحد من تسلسل الأكراد الأتراك الى سوريا، وإنهاء مؤامرة تهدف الى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي السوري. تضمن البرنامج بناء بعض المؤسسات التنموية مثل بناء بعض المدارس في المناطق الكردية تدرس بالعربية واستخدام رجال الدين لنشر اللغة العربية. كما تضمن أيضاً تشكيل لواء حدودي للشرطة، موثوق قومياً، للحيلولة دون استمرار عملية تسرب أكراد تركيا الى الجزيرة السورية، وشجع العشائر العربية على السكنى في المناطق التي يتواجد فيها الأكراد، وحفر أبار المياه لتسهيل إقامتهم، وكذلك عمل على تعطيل قانون الإصلاح الزراعي لمنع تملك الأكراد للأراضي. كان وزير الزراعة أمين النفوري قد وزع في 7 تشرين الثاني 1962 أراضي 60 قرية تعود ملكيتها لأملاك الدولة، وزعها على الفلاحين العرب وحرّم الفلاحين الأكراد بحجة أنهم اجانب. كما سعت الحكومة لحصر المستفيدين من توزيع الأراضي المصادرة من شيوخ العشائر على أفراد من العشيرة ذاتها، مما يحرم أي فلاح آخر، بمن فيهم الأكراد من الاستفادة. غير أن مشروع إصلاح الجزيرة بقي محدود التأثير، ولم ينفذ فعلاً، إذ توقف بعد زهاب حكومة العظم، بعد انقلاب 8 آذار 1963 ووقوم حكومة حزب البعث.

2.4- الجزيرة في فترة حكم البعث الأولى بعد 1963 وحتى نهاية السبعينات:

اتسمت سياسة البعث فور تسلمهم السلطة بموقف قومي متشدد ضد هجرة الأكراد من تركيا الى سوريا من جهة، ومن جهة أخرى قامت بتشميل الأكراد بالإصلاح الزراعي ولم تحرمهم، انطلاقاً من موقف اجتماعي طبقي لا يفرق بين عرب وأكراد، مما عزز الوجود الكردي في الجزيرة.

قدم ضابط الأمن السياسي في الحسكة الملازم أول محمد طلب هلال مقترحاً باسم فرع الحسكة لحزب البعث للمؤتمر القطري الذي عقد في أيلول 1963، يتناول شؤون الجزيرة والأكراد فيها. وقد جاء هذا البرنامج كرد فعل على ثورة البرزاني في العراق وبدء أكراد الجزيرة برفع العلم الكردي على المدارس، وتوزيع خريطة كردستان علناً. وقد أرسل النظام السوري آنذاك لواءاً للقتال الى جانب الجيش العراقي لإخماد ثورة البارتلي، "البرزاني" وذلك في حزيران 1963. وقد اتسم برنامج هلال بالموقف المتزمت ضد توافد الأكراد الى الجزيرة ووصولهم على الجنسية وانتفاعهم بأراضي الإصلاح الزراعي، وكان يرى في هذا خطراً على الجزيرة، ويرى في وجود الأكراد في شمال العراق وسوريا خطراً يشبه الخطر الصهيوني. ويتضمن برنامج هلال لتعريب الجزيرة عشرة نقاط تستهدف الوجود الكردي في الجزيرة، ولكن مؤتمر حزب البعث رفض مناقشة خطة هلال لأن مناخ المؤتمر كان يسارياً يؤيد الفلاح المتوسط والصغير بمنظور طبقي وليس قومي، ولا يفرق بين العرب والأكراد طبقياً، من جهة أخرى اتخذ المؤتمر قراراً بإنشاء مزارع للدولة على الحدود السورية التركية بعمق 10 كم وطول 50 كم، وهو ما عرف بـ "خط العشرة" الذي أثار عليه الأكراد ضجة سياسية كبرى. ومن جهة أخرى تم توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين دون تمييز قومي بين عربي وكرد، بمن في ذلك الأكراد المهاجرين الذين لا يتمكنوا من الحصول على بطاقة شخصية، مثل قرى تل جمالة وغور قافيق وغور زيادة.

بعد إنشاء سد الفرات وبدء ملئ بحيرة السد، وبعد أن غمرت بحيرته التي امتدت بطول 80 كم وعرض 12 كم لأراض واسعة وقرى عديدة تعود لعشائر الولادة، وكانت العائلات المغمورة تشكل نحو 22 ألف عائلة يقدر عدد أفرادها بـ 122 ألف نسمة، قررت الدولة نقل جزء من الفلاحين المغمورين الى قرى نموذجية على ضفاف بحيرة السد (20 قرية) في منطقة البليخ والفرات، ونقل جزء آخر من العائلات المشمولة بالغمر وتوطينهم في خط العشرة، ولكن غالبية هؤلاء الفلاحين رفضوا الانتقال الى هناك، وفضلوا الانتقال إلى مناطق قريبة تبقيهم قريبين من مواقع عشيرتهم او انتقلوا الى مدينة الرقة.

لم يزداد عدد العرب الذين وطنهم الحكومة في منطقة خط العشرة عن 24 ألف نسمة (4000 أسرة تم إسكانهم في نحو 40 قرية) وهو عدد يقارب عدد الأكراد المقيمين في منطقة خط العشرة الذين لا يحملون الجنسية السورية. وقد امتد ما عرف بـ "الحزام العربي" من جنوبي المالكية (ديريك) شرقاً وحتى قرية جليلة وراجان غرباً. وبلغت مساحة خط العشرة نحو 3001911 دونماً كان يقطنها مهاجرون أكراد معظمهم من تركيا والعراق، وكان من بينهم نحو 25 ألف مازالوا مسجلين كأجانب ولم يحصلوا على الجنسية السورية بعد، ولكن

لم يتم تهجير أي منهم خارج مشروع خط العشرة. وبالتالي لم يؤثر نقل 24 ألف نسمة الى خط العشرة على نحو يذكر على التركيبة السكانية للجزيرة، اذ كانوا يشكلون عام 1974 فقط 5.6% من إجمالي سكان الجزيرة المسجلين والبالغ 441901 نسمة مع ملاحظة وجود نحو 90 ألف كردي لم يكونوا مسجلين في السجلات وكان دور هذا الفعل هو احلال نوع من التوازن السكاني بين العرب والأكراد في منطقة خط العشرة، حيث لم يطرد أي كردي منها، ولكن تم تعريب أسماء القرى الكردية الى العربية، ولكن عملية التعريب هذه بقيت صورية وبقيت الأسماء المتداولة هي الأسماء السابقة للقرى.

وبالتالي فإن ما اطلق عليه "الحزام العربي" كان ذو أثر محدود في تغيير التركيبة الأقوامية للجزيرة وقد كان الحجم الديموغرافي والتسييس القومي والايديولوجي أسطورة أكثر منه حقيقة، ولكن بقي اسمه الطنان يضح الحكايات الايديولوجية ويذكي اوارها.

نتيجة الهجرات والتزايد الطبيعي قفز عدد سكان الجزيرة من 299543 عام 1960 الى 351910 عام 1970 ثم الى 441901 عام 1974 بحسب المجموعات الاحصائية. لكن بحسب احصاء 1974 الذي تم في الجزيرة بلغ عدد السكان المقيمين فيها 532 الف نسمة تشمل جميع المقيمين من المسجلين حاملي الجنسية السورية أم من المكتومين او ممن يعتبرون أجنب تركيا. أي كان ثمة 91 الف نسمة من الأكراد الوافدين غير مسجلين بعد.

3- موجة الهجرة الثالثة ، ثمانينات وتسعينات القرن العشرين

3.1- حزب ال PKK المدعوم من سوريا:

ترتبط الموجة الثالثة لهجرة أكراد تركيا الى الجزيرة السورية بحزب العمال الكردستاني ال PKK وزعيمه عبدالله أوجلان والصراع المير الذي جرى بين الحزب والسلطات التركية على مدى نحو عقد ونصف من الزمن. فقد تأسس الحزب عام 1978 من رابطة الطلاب الأكراد برئاسة عبدالله أوجلان رئيس الرابطة في كلية العلوم السياسية، وتبنى النهج الماوي، وانضم اليه نشطاء حزب العمل التركي TIP. وجد الأكراد في حزب ال PKK بخطابه اليساري الشعبي ونجاحاته تعويضاً عن إخفاقات الحركة الكردية في الثمانينات، فاندفعوا ينخرطون في صفوف الحزب. كان الحزب يملك قاعدة متبرعين واسعة في أوروبا تصل حتى نصف مليون متبرع. كانت مناطق نشاط الحزب في تركيا هي المناطق التي اقتلع منها الأكراد الذين قدموا الى سوريا واستقروا فيها.

بعد حملة الاعتقالات هرب أوجلان من الملاحقة التركية إلى سوريا وتدريب في معسكرات البقاع ولقي رعاية خاصة بسبب توتر العلاقات السورية التركية 1983. قامت سوريا بتدريب وتسليح عناصر ال PKK لاستخدامهم للضغط على تركيا. ودعم حافظ الأسد جماعة ال PKK ووثق بأوجلان وأحبه شخصياً وكان يناديه يا بني. واستفاد الحزب من دعم النظام السوري فتوسع في نفوذه وهيمنته على المجتمع الكردي في الجزيرة ولم يتورع عن استخدام أساليب الإكراه لفرض سيطرته. وكانت سيطرته على عفرين أكبر وشبه مطلقة. ضمن تحالف الأسد مع أوجلان ضد تركيا وجه الأسد عام 1985 بتجنيس 29682 كردي سوري ممن يسمون مكتومين، بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت أنهم سوريون.

قام الحزب بأول عملية له في 15 آب 1984. عام 1985 أقامت تركيا شبكة أسلاك شائكة على طول الحدود مع سوريا. تصاعد الصراع بين ال PKK والدولة التركية وفرض الأتراك منطقة أحكام عرفية على الولايات الكردية. استطاع حزب ال PKK أن يقيم منطقة محررة في جزيرة ابن عمر، وهي ملاصقة لمنطقة منقار البطة السورية، وأواخر الثمانينات غدت نصيبين، والتي تبعد عن القامشلي مسافة قصيرة فقط تحت سيطرة ال PKK، فشن الجيش التركي حملة بثلاث فرق عسكرية. وعام 1989 قام بتهجير 400 قرية كردية وخاصة تلك التي تقع على الحدود مع سوريا والعراق. ثم شمل التهجير قرابة 2000 قرية مدمرة بحلول 1994، وتشريد أكثر من 750 ألف كردي. أما منطقة جزيرة ابن عمر لوحدها والتي كانت تعرف ببوتان فكان نصيبها لوحدها تهجير 300 قرية ونزوح 50 ألف من سكانها.

اجتذب حزب ال PKK الشبان السوريين الأكراد إلى صفوفه، يقدر أن عدد الشباب الأكراد السوريين الذين سقطوا في عمليات الحزب في تركيا أواسط التسعينات نحو 4000 - 5000 مقاتل قتيل. لقد كانت القامشلي قاعدة انطلاق عمليات ال PKK في الأراضي التركية. أدمج حزب ال PKK الفتيات في الحزب، ومنحهن دوراً مماثلاً للذكور. وعندما زار راندل قاعدة ال PKK في شمال العراق وجد أن نصف المقاتلين من الفتيات البالغ عددهن 1300 مقاتل.

3.2- الضغوط التركية:

عام 1987 زار رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال سوريا، ووقع بروتوكول مع حافظ الأسد تضمن تعاوناً أمنياً مقابل تمرير 500 م3 في الثانية من مياه الفرات في نقطة دخول النهر الى سوريا، إضافة الى قطع سوريا لدعمها لحزب ال PKK ضمنا، إذ نص البروتوكول على "اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع نشاط الجماعات والأفراد الذين يضمرون نية التخريب ضد أمن واستقرار البلدين"

رفضت تركيا توقيع اتفاق حول تقاسم مياه الفرات مع سوريا والعراق وبدأت ببناء سد بيراجيك الضخم على حدود أورفه -الرقّة. وقطعت تركيا مياه نهر الفرات بين 13 كانون الثاني و 13 شباط 1990 من أجل ملء سد بحيرة أتاتورك، فبدأت العلاقات بين البلدين بالتوتر، وردت سوريا بمزيد من الدعم لحزب ل PKK، كما تشكلت، بايعاز منها، "الجهة الشعبية لتحرير تركيا" فرع لواء اسكندرون في 7 تشرين الثاني 1993، ووعدت بالقيام بعمليات بطولية. ولكن لم يكن لها أي نشاط فعلي على الأرض.

مع تصاعد التوتر بين البلدين، هدد الأتراك بقصف وادي البقاع اللبناني حيث معسكرات ال PKK. كما ارادت تركيا التنسيق مع اسرائيل لاختطاف أوجلان ولكن اسرائيل لم تفعل لأنها كانت تحضر لمفاوضات مع سوريا. عام 1992 وقع اتفاق سوري تركي وقعه عن الجانب السوري اللواء عدنان بدر حسن رئيس الشعبة السياسية، وهو من كان يتولى الترتيبات مع حزب ال PKK ويتولى الترتيبات مع تركيا، بينما كان محمد ناصيف من يمسك بالملف الإيراني. ولكن هذا الاتفاق لم يؤدي الى تحسن في الأوضاع، وكانت قضية تركيا الرئيسية مع سوريا هو دعمها لحزب أوجلان. في أيلول 1998 حشدت تركيا نحو 10000 عسكري على الحدود السورية في بلدة الريحانية التي لا تبعد عن الحدود السورية سوى 3 كم، مهددة سوريا بأنها ستخذ الإجراءات المناسبة. فاضطر الأسد للرضوخ، وأبعد أوجلان إلى روسيا، حيث انتقل بعدها الى ايطاليا، ثم إلى كينيا، وهناك اختطف من قبل الأمن التركي في 16 شباط 1999 وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف الحكم الى المؤبد، بعد أن الغت تركيا أحكام الإعدام في قوانينها، من ضمن تحضيراتها للدخول الى الاتحاد الأوروبي.

بدأت مفاوضات أضنة بين الجانبين السوري والتركي وانتهت بعقد اتفاقية أضنة في 20 تشرين الثاني 1998. بعد هذا التاريخ تراجع نفوذ ال PKK بعد القاء القبض على أوجلان وبدء ضبط الأجهزة الأمنية السورية لنشاطات الحزب واعتقال أعضائه استجابة للتقارب مع تركيا.

4- القوى السياسية الكردية وموقفها من استقلال "كردستان سوريا":

بسبب الهجرات المستمرة منذ عشرينات القرن العشرين وحتى نهايته تقريباً، نشأ في الجزيرة السورية مجتمع كردي كبير. ويلخص جمال باروت موجات الهجرة الكردية الى الجزيرة بقوله: "عبر ثلاث موجات من الهجرة تحول الوجود الكردي في الجزيرة السورية من بضع عشرات القرى الواقعة على شريط الحدود السورية التركية الى آلاف القرى الكردية وعدة بلدات وعدد من المدن، ولكن لا يتوفر وثائق تبين الحجم السكاني الكردي في سوريا اليوم. ويتمركز الأكراد في مناطق العاصمة دمشق (حي ركن الدين حي جبل الرز في مشروع دمر) و حلب (الأشرفيه – الشيخ مقصود- وادي المعز – قرى في ريف حلب) و منطقة عفرين و منطقة عين العرب وريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي ومدينة الحسكة. وقد قدرت مجموعة حقوق الأقليات الصادرة في لندن أن عدد الأكراد في سوريا سنة 1985 بنحو 743000 نسمة من أصل 9.2 مليون نسمة، هم إجمالي سكان سوريا، أي نحو 8% لعموم أكراد سوريا. فإن كانت نسبة نموهم السكاني 2% سنوياً فإن أعدادهم عام 2010 سيكون 1.21 مليون نسمة أي 5.9%. وإن كانت نسبة نموهم 3% سنوياً فإن أعدادهم عام 2010 ستكون 1.55 مليون نسمة أي 7.6%".

سكان الجزيرة (محافظة الحسكة)						
سنة	1938	1943	1952	1958	1959	1960
سكان مسجلين	105513	146001	162145	282655	239140	299534
مكتومين						
سنة	1961	1962	1963	1970	1974	2011
سكان مسجلين	305085	309279	316145	351910	441901	1477
سكان مكتومين	85000				91000	

مع نمو أعداد الأكراد في الجزيرة السورية وتركزهم في منطقتي منقار البط وعين العرب إضافة الى عفرين، بدأ الأكراد يستشعرون قوتهم المجتمعية والسياسية، وتحت ضغوط الحركة القومية الكردية في كل من العراق وتركيا، بدأ المجتمع الكردي السوري يتحول الى مجتمع نشيط سياسياً، وخاصة أكراد المناطق الشمالية القريبة من الحدود مع تركيا والعراق. وكانت مسألة حقوق الأكراد السوريين وعلاقة ومسألة استقلال

"كردستان سوريا" والموقف منها، من القضايا الأساسية في صياغة أهداف وشعارات التنظيمات السياسية الكردية السورية.

سياً مر المجتمع الكردي في سوريا بثلاث مراحل:

(1) مرحلة جمعية خويبون 1927 - 1945 واعتمدت على النشاطات ذات الطابع العشائري. كانت جمعية خويبون لا تدرج أي جزء من أراضي سوريا ضمن خرائط كردستان الكبرى، ولا تعد سكان سوريا الأكراد من بين سكان كردستان، بل كانت تعدّهم بين الأكراد الذين يقيمون في بلدان أخرى، وقد أصدرت الجمعية تقريرها بذلك عام 1948. في تقديرات عصبة الأمم 1925 لعدد الأكراد، فقد تم حصر عددهم في كل من كردستان العراق وإيران وتركيا فقط. تظهر الخريطة التي قدمها القوميون الأكراد عام 1948، أنه لا يدخل في كردستان سوى جيب صغير جداً في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود السورية التركية، بينما لا يظهر أي حضور للجزيرة السورية في الخريطة. لم يكن قدري جميل باشا، وهو من قادة جمعية خويبون، يعتبر الجزيرة السورية جزءاً من كردستان الكبرى، بل كان يرى الأكراد السوريين أقلية من حقها أن تتمتع بحقوق الأقليات الممنوحة لها في فترة الانتداب الفرنسي. وقد قال في إحدى المقابلات معه، رداً على محاولة الفرنسيين استغلال الحركة القومية الكردية: "إننا شعب مضطهد أتينا إلى هذه البلاد كلاجئين سياسيين، وعار علينا أن نساعد الغاصبين ضد شعب مضطهد مثلنا يناضل من أجل حقوقه".

(2) مرحلة الحزب الديمقراطي الكردي "البارتي" الذي تأسس عام 1957، وقد شهدت الفترة حتى 1975 نهوض الحركة القومية الكردية. كان اسم الحزب الأول الذي تأسس عام 1957 هو "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا" بينما كان الاسم في العراق "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في إشارة إلى كردستان الكبرى، وقد اختلف أعضاء حزب البارتي حول تعريف "كردستان"، وكان غالبية الحزب وقيادته يعتبرون، أن الأراضي التي يقيم عليها الأكراد في سوريا وعين العرب وعفرين هي جزء من كردستان الكبرى، وأن غاية الحزب هو الاستقلال وتحقيق حلم الدولة. وكان إبراهيم صبري، أحد قادة الحزب، أول من أدخل مفهوم "كردستانية" المناطق الكردية في سوريا، وذلك أمام محاكمات 1961، بينما كان نور الدين زازا، وهو أحد قادة الحزب ومؤسسيه، يمثل توجهها آخر يعتبر المناطق التي يقيم

ففيها الأكراد السوريين هي جزء من الوطن السوري، وأن للأكراد حقوق الأقليات وحقوق ثقافية. وظل هذا الموضوع يشكل نقطة خلاف كبرى بين الأحزاب الكردية.

(3) مرحلة الأبوجية نسبة لعبدالله أوجلان الملقب بأبو، أي مرحلة حزب ال PKK، التي تراكمت مع قيام إقليم كردستان العراق، شبه المستقل منذ 1992 فتعززت النزعة الاستقلالية عند الأكراد.

اليوم ومع قيام إقليم كردستان العراق تحت الحماية الأمريكية، وتحوله الى إقليم شبه مستقل، نمت النزعة الاستقلالية بين الأحزاب الكردية، وهي تتخذ من وضع إقليم كردستان العراق نموذجاً يحتذى في سوريا. ويبرز اليوم في الحركة السياسية والثقافية الكردية اتجاهان: الأول يتجه لاعتبار مناطق الأكراد في سوريا جزءاً من كردستان الكبرى، ضمن مشروع استقلال كردستان الكامل والناجز، وأن أكراد سوريا يقيمون على أرضهم التاريخية، ولا يعترفون بأن معظم أكراد الجزيرة إنما قدموا من المناطق الكردية في تركيا. والتوجه الثاني أكثر واقعية ويعتبر هذه المناطق جزءاً من الأراضي السورية، ويطالب بحكم ذاتي أو لا مركزية سياسية واسعة على غرار إقليم كردستان العراق، وأصبح التوجه الذي يعتقد أن للأكراد حقوق ثقافية فقط ضعيفاً، مع نمو الروح القومية لدى الأكراد، والتي تبلغ لدى البعض حد التعصب الشوفيني الكردي كمقلوب للتعصب الشوفيني العربي.

إن كان معظم أكراد الجزيرة السورية مهاجرين من الأراضي التركية، فإن أكراد عفرين ودمشق هم من السكان الأصليين في عفرين، وجاءوا الى دمشق منذ ثمانمئة عام، كما جاءت مجموعات اخرى كثيرة شكلت مجموع سكان سوريا الحالية. وحتى لو كان معظم أكراد الجزيرة مهاجرين من الأراضي التركية منذ عشرات السنين، فإن هذا لا يمنعهم اليوم من أن يكونوا مواطنين سوريين بكامل الحقوق والواجبات، أسوة ببقية المواطنين السوريين بعد الجيل الثالث والرابع على تواجدهم على هذه الأرض. لكن المفارق في الأمر أن بعض أحفاد هؤلاء المهاجرين من المتزمتين قومياً يصرون اليوم على أن أنهم على "أرضهم التاريخية"، ويسمونهم "كردستان الغربية"، ويدعون لاقطاع هذا الجزء من الجزيرة السورية ليكون جزءاً من دولة كردستان العتيدة التي يأملون باستقلالها القريب بعد أن أصبحت كردستان العراق شبه مستقلة. وقد بدأ حزب البي بي دي بالتنسيق مع النظام في دمشق باتخاذ اجراءات واسعة في هذا الاتجاه.

5- إعمار الجزيرة السورية

يعد إعمار الجزيرة السورية خلال عقد واحد من الزمن، من منتصف عشرينات القرن العشرين حتى منتصف ثلاثيناته، معجزة فرنسية، وكانت هذه أول عملية إعمار ممنهجة لهذا القسم من الجزيرة في منطقة الخابور، منذ ستة قرون من الخراب والتبدون، بعد الدمار الذي سببه تيمورلنك حين غزوه لسوريا أواخر القرن الرابع عشر.

أدركت فرنسا أهمية أرض الجزيرة الواسعة الغنية بالمياه وقليلة السكان و غير المستغلة، وأرادت ان تجعل منها سلة غذائية لسوريا، ومنطقة لإنتاج القطن. وأدركت أيضا أهميتها كمنطقة نفطية واعدة. وخلال فترة وجيزة نشأت في الجزيرة مدن وبلدات مزدهرة مثل: الحسكة والقامشلي وديريك/المالكية وغيرها، متحولة خلال فترة وجيزة من نويات صغيرة لبلدات، الى مدن تنمو بسرعة وتتحول إلى حواضر عامرة خلال ربع قرن، إضافة لنشوء مئات، ثم آلاف القرى الجديدة.

مر إعمار الجزيرة بخمسة مراحل هي (1) مرحلة البدايات في العشرينات، (2) مرحلة الإرهاصات في الثلاثينات، (3) مرحلة الانطلاق خلال النصف الأول من الأربعينات، (4) مرحلة الطفرة منذ منتصف الأربعينات وحتى منتصف الخمسينات، (5) مرحلة الأزمة في منتصف خمسينات القرن العشرين، (6) مرحلة ما بعد الإصلاح الزراعي.

5.1- مرحلة البدايات في العشرينات:

بدأت سلطات الانتداب تشجع إعمار الجزيرة عبر تشجيع المهاجرين من تركيا، من أكراد وسريان وأرمن للإقامة فيها، واستيعاب المهاجرين القسريين الأكراد والسريان من تركيا إلى سوريا، وشجعت العشائر الرحالة للاستقرار، وشجعت استصلاح الأراضي وزراعتها، عبر تطبيق سياسة "وضع اليد". في عام 1926 أعفت السلطات الفرنسية كل شخص مهاجر أو ملتجئ أو متوطن في قسبة الحسجة (الحسكة)، ينشئ داراً أو دكان أو أي بناء آخر في أراضي الدولة، ضمن حدود قسبة الحسجة (الحسكة)، سواء كان بإذن رسمي من الحكومة، أو بدونه، أعفته من تأدية بدل المثل والعائدات السنوية المترتبة على أرض البناء. ويكتسب حق التصرف بها مجاناً. وتم توزيع الأرض ضمن بلدية الحسكة مجاناً. وأعطيت الأولوية للمتوطنين، ثم إلى المهاجرين الملتجئين

المقيمين في القصبّة، إذا اكتسبوا الجنسية السورية. كان شعار سلطات الانتداب "إفلاح قدر ما تريد، إزرع كيفما تريد، عمّر بيوتاً كما تريد، أثبت عليها خمس سنوات، تصبح ملكاً لك في دوائر الحكومة". ولكن ركز الفرنسيون سياستهم على عملية تطوير الاستقرار والتحضر، بينما أهملوا البادية، وكما ذكرنا فقد أدى هذا إلى نشوء مئات، ثم آلاف القرى الجديدة واتسعت المساحات المزروعة. ومع نمو المساحات المزروعة نمت الحاجة للمياه، ونمت الحاجة "للغراف" الذي ينضح مياه الأنهار لسقاية الأرض، وبسبب فقر السكان، كان مالكو الغرافات تجاراً من دير الزور، وكان مالك الغراف يحصل عادة على سدس المحصول مقابل رفع الماء بالغراف. كما تولى تجار دير الزور تمويل مدخلات الإنتاج "ممولين" كما عمل يهود القامشلي في الإقراض إلى جانب بعض المسيحيين، وكانت فوائد القروض تصل حتى 50% وأحياناً 100%.

بدأ إدخال الغراف المعدني إلى جانب الغراف الخشبي، كما أدخلت بعض النواعير (بقطر 10 أمتار) إلى جانب الغراف (نواعير آل محشوش ونواعير آل درويش وبراك ومسعودي في الحسكة ونواعير داود موري في المخلط أي التقاء الجفجج بالخابور).

بدأت طلائع المكننة في الري منذ أوائل العشرينات، ودخلت المضخات لرفع المياه من الأنهار بدل الغراف. وبدأ إدخال الجرار والحصاد-الدراسة ومضخة المياه، بدلاً من المحراث القديم والدواب والعمل اليدوي المرهق، ولكن بقيت أعدادها محدود (نحو 20 آلة) حتى الثلاثينات. بدأت المنتجات الزراعية بالتزايد وتطورت زراعات جديدة من المزروعات، وزاد عدد الأغنام وزاد إنتاج السمن والصفوف، وراجت تجارتها وتصديرها. وتطور النقل بواسطة السيارة وسكك الحديد أوأخر العشرينات، مما أدى لانهيار سعر الجمل، من 30 ليرة سورية ذهبية إلى 5-6 ليرات. كل هذا أدى لتغيرات سريعة اقتصادية وبالتالي اجتماعية في مجتمع الجزيرة.

5.2- مرحلة الإرهاصات في الثلاثينات:

في عام 1936 تم فصل منطقة الجزيرة عن لواء الفرات "دير الزور" إدارياً، وأصبحت الجزيرة "محافظة" مستقلة. وعام 1952 تم تحويل الاسم من محافظة الجزيرة إلى محافظة الحسكة. وبدءاً من الثلاثينات أدخلت الآليات الزراعية.

في مرحلة الإرهاصات بقي القمح مسيطراً على الانتاج الزراعي وزادت مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالقمح من 1323 هكتار إلى 11690 هكتار عام 1934 في الجزيرة. وارتفع الانتاج عام 1938 نحو 229550 كنتال متري.

أدى ذلك الى افتتاح الأرمي كيفورك كبايجيان أول ورشة حديثة لصيانة الآلات الزراعية الحديثة ولحامها على الأوكسجين والتي تطورت في سنوات قليلة الى صناعة الديسكات محليا (المحراث الذي يجره التراكاتور). وكان ما يصنعه كبايجيان أعلى جودةً، وأقل تكلفةً، وأقل عيوباً بصورة مذهشة من الديسكات الأمريكية المستوردة.

5.3- مرحلة الانطلاق 1940 – 1945:

استمر التوسع في المساحات المزروعة. وبين 1938 وحتى 1943 ارتفعت مساحة الأراضي المستثمرة في الجزيرة من 219 الف هكتار الى 269.9 ألف هكتار، بزيادة 46.9 ألف هكتار. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتشكّل فرصةً كبيرةً للجزيرة، وللإقتصاد السوري بعامه. فقد ازداد الطلب على القمح، فارتفعت أسعاره 6-7 مرات عما كانت عليه قبل الحرب، مما شجّع الإنتاج، بينما انقطعت سبل استيراد البضائع المصنعة من أوروبا مما خلق سوقاً أوسع للصناعة السورية، وقد انعكس نموها بدوره كزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية. وشجعت بعثة سبيرز البريطانية زراعة القمح للوصول الى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض لسد الطلب خلال الحرب، كما شجعت البعثة مكننة الزراعة، وشق أقنية الري، وإدخال بذور قمح محسنة، مما يساعد في زيادة إنتاجية وحدة المساحة، ويزيد الإنتاج ويحسن المردود. وبالنتيجة تحولت سوريا من مستورد للقمح خلال النصف الأول الثلاثينات الى مصدر له في الأربعينات، وكان فائض موسم 1942 نحو 40 الف طن، ثم أصبح عام 1946 نحو 125 الف طن.

بسبب العمل في الزراعة والاستقرار، ارتفع عدد القرى في الجزيرة من 1240 قرية عام 1940 الى 1800 قرية عام 1945، توزعت الى 590 قرية في قضاء الحسكة، و 935 قرية في قضاء القامشلي، و 275 قرية في قضاء ديريك، وفي منتصف الأربعينات وصف وصفي زكريا توسع القرى بأن كثيرا من اكراد بلاد الترك صار يتهافت نحو المنطقة العربية في الجزيرة ويتسابق الى احياء القرى وانشاء المزارع.

غير أن البنية التحتية ومرافق الخدمات الانتاجية بقيت متخلفة ولم ترافق هذه النهضة الزراعية، وحتى عام 1944 كان طول الطرق المستخدمة 5775 كم، ولكن كان المعبد منها لا يتجاوز ال 1400 كم، وسيشكل تخلف البنية التحتية أحد عوامل الأزمة التي ستبرز منتصف الخمسينات.

5.4 - مرحلة الطفرة: 1945 – 1951:

استقدمت الحكومة السورية بعثة زراعية أمريكية لدراسة الوضع الزراعي في الجزيرة . مما يعكس اهتماماً حكومياً بالجزيرة، وإدراكاً لأهمية تحديث الزراعة عبر الاستعانة بخبرات عالمية.

اندفع رأس المال السوري نحو الجزيرة بعد الحرب ونيل الاستقلال، وكان رأس المال السوري واللبناني قد راكم ثروات كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية، عبر ارتفاع نفقات جيوش الحلفاء، والتي قدرت بنحو 800 مليون ليرة سورية، واعتمادها على تأمين قسم كبير من احتياجاتها على الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي. ومنذ أواخر الأربعينات بدأ تجار المدن وصناعيها يستثمرون في أراضي الجزيرة والفرات، إضافة الى العديد من أبناء الجزيرة من السريان والأكراد، الذين أصبحوا مزارعين متوسطين أو كبار. مثلاً من تجار المدن استثمر منير دياب، وأحمد حديد، وجورج أشقر على ضفة دجلة في ديريك-المالكية، وحبیب بریمو، وعبداله سعدي، وعبد المجيد وصديق الزرة، والحاج مصطفى الأختا، وعارف صالح الآتي على الخابور الأعلى، والعقيد محمود الهندي، وأنور قطب على الخابور الأسفل قرب الشدادي. ومن أبناء الجزيرة أصبحت عائلة اصفر ونجار ومعمار باشي وأرو وقرّة زيوان وأصهبان ومريامو ورزقو ومقسي نعوم وبدليسي وسعدي وترزيباشي وغيرهم أصبحوا من كبار المزارعين. وغدا كبار المزارعين كمجموعة ضغط ترتبط بها مصالح السياسيين والبرلمانيين.

ساهمت الحكومة بنهضة الجزيرة، فقضت على الجراد لأول مرة عام 1947، وقامت بشراء الآلات الزراعية وتوزيعها عبر المصرف الزراعي، واستوردت نحو 700 آلية، وشجعت زراعة القطن فمنحت القروض وألغت رسوم التصدير على القطن والقمح، كما زادت المصارف من تسليفاتها خلال 3 اعوام من 1952 – 1954 ثلاثة أمثال. ودخل أصحاب الخانات في حلب على خط التمويل مقابل احتكار تسويق المحصول مقابل فائدة بين 10 – 20%.

كان للقطاع الخاص مبادرته وتشكلت خمس شركات لاستيراد الآلات الزراعية، وكان أشهرها معمار باشي وآل البستاني وشدوني وجلاد ونجيب باقي. ووصل عدد الجرارات في الجزيرة عام 1946 الى 116 جرار و 114 حصادة-دراسة، وعام 1950 أصبح 450 جرار، وسمحت مضخات الري بري مساحات أوسع بكثير من الأراضي المزروعة قطناً، كما أدى دخول المكنة الزراعية إلى رفع الانتاجية، وسمح بقيام اقتصاد زراعي رأسمالي. وعام 1953 أصبح عدد الجرارات 1300، والحصادات-الدراسة 500 ونحو 6000 مضخة ماء أنهت عصر الغرافات في ري الأراضي. وفي عام 1953 وصلت المساحة التي تروى بالمضخات الى ذروتها.

وفي الأربعينات تحولت الجزيرة الى ثاني محافظة في إنتاج الحبوب في سوريا بعد حلب. اما في الخمسينات فقد احتلت المرتبة الأولى قبل حلب، وأنتجت عام 1954 نحو مليون طن قمح، بينما كان إنتاجها من القمح في الثلاثينات لا يتعدى الـ 5000 طن، وكان عائد الهيكتر يعادل عائده في الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة لزيادة المساحات المزروعة بالقمح، وإدخال أنواع بذور جديدة، بإنتاجية أعلى، فقد حول التوسع في زراعة القطن الجزيرة من اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد التصدير. وشجعت زيادة الطلب على القطن وارتفاع أسعاره، بسبب الحرب الكورية عام 1950، شجع التوسع في زراعته، إضافة للتوسع في صناعة النسيج القائمة على القطن. وبدءاً من 1950 بدأت ثورة القطن و أصبح القطن هو المحصول رقم واحد، وازدادت المساحة المزروعة بالقطن عام 1952 - 1953 الى نحو 200 الف هيكتر بعد أن كانت 54 الف هيكتر عام 1946، واستعمل فيها نحو ستة آلاف محرك.

ترافق النمو الزراعي للجزيرة السورية مع تنمية اجتماعية تعتمد على المبادرة الخاصة وانعكست بخاصة في التوسع في التعليم. وفي نيسان 1944 كان في الجزيرة 71 مدرسة مختلفة تضم 6570. وقد بلغ التوسع أوجه في الخمسينات. وعام 1952 ارتفع عدد المدارس الابتدائية الى 270 مدرسة ضمت 18296 تلميذ وكان بينهم 4735 فتاة. وكان عدد المدارس الأهلية المسيحية في الجزيرة ودير الزور ثلاثة أضعاف ونصف عدد المدارس الأهلية الإسلامية، رغم أن أعداد المسيحيين تقل عن أعداد المسلمين بعدة مرات، فقد كان عدد المدارس الأهلية الإسلامية 56 مدرسة بينما بلغ عدد المدارس المسيحية الكاثوليكية 100 مدرسة والأرثوذكسية 107 مدارس والبروتستانتية 22 واليهودية 4. مما أدى أكبر عملية دمج للجيل الجديد من أبناء الجزيرة في تيارات العمل الوطني.

بنتيجة الثورة الزراعية ارتفع سعر الأرض الزراعية مئات المرات في الخمسينات، ودخلت الجزيرة في المشاريع الزراعية الكبرى التي تحتاج يد عاملة بأعداد كبيرة، وليس لفلاحين. وكان أبرز هذه المشروعات مشروعان: (1) مشروع مدينة مبروكة للزراعة البعلية في بادية رأس العين، وكان يشغل نحو 2000 عائلة (2) "مشروع زراعة القطن المروي بالمضخات" لما يقارب عشرة آلاف دونم على الخابور. وهذان المشروعان لشركة أصفر ونجار (3) مشروع المناجير لبطرس معمارباشي في الرقة وحلب. (4) مشروع أبو راسين في أراضي عشيرة علي بينار الكردية غرب القامشلي وتعود لعائلة نظام الدين.

5.6- مرحلة الأزمة: 1954-1958:

في عام 1955 وصلت وصلت الثورة الزراعية الى مداها، وبدأت مرحلة الأزمة، وبرزت ظاهرت تكديس الانتاج وانخفاض الأسعار وتراكم الديون والافلاسات.

برزت الأزمة المالية لعدة أسباب:

أ- التوسع المفرط في الاستثمار الأفقي أدى لاستغلال كامل الأراضي الجيدة تقريباً، ولم يبق في الجزيرة كلها سوى 15 الف هكتار لم تمتد لها سكة الحرائة، فبدأ "قانون الغلة المتناقصة" يفعل فعله. وللهرب من هذا القانون كان لا بد من التحول من التوسع الأفقي (أراض جديدة) الى الاستثمار العمودي الكثيف رأسمالياً.

ب- الأحداث السياسية من حول سوريا، مثل العدوان الثلاثي ومشاريع حلف بغداد والنقطة الرابعة، وتوتر العلاقات مع تركيا، جعل المستثمرين يترددون، بل ويهربون برساميلهم نحو بيروت، التي كانت تهمض كمركز مالي شرق أوسطي.

ت- ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل أسعار الوقود، وارتفاع تكاليف النقل إلى ميناء اللاذقية للتصدير بسبب غياب الطرق المعبدة. وكانت تكاليف النقل تصل الى ثلث سعر التصدير.

ث- افتقاد المستودعات والصوامع ومستودعات التخزين في الجزيرة، إذ لم يوجد سوى مستودع واحد، مما يؤدي لتدهور نوعية الإنتاج وتلف جزء كبير منه. فرغم المبادرة الخاصة التي قفزت بإنتاج الجزيرة السورية الزراعي قفزة كبيرة، فقد بقيت البنية التحتية مهملة، وهي مهمة الحكومة المركزية، فلا طرق ولا منشآت نقل و تخزين، ولا كفاية كهرباء و هاتف.

ج- انخفاض عالمي في أسعار الحبوب والقطن والفواكه. فانقطع التصدير وتكدس إنتاج القمح في المخازن منذ 1956.

ح- تراجع نمو الصناعة التحويلية، من 12% بين 1950 - 1956 الى أقل من 4.8% للفترة 1956 - 1959، وهي سوق للمنتجات الزراعية،

خ- حدوث جفاف وقحط 1956/1955 وندرة في الأمطار والثلوج، وخاصة سنة 1959/1958 التي كانت سنة جدياء قاحلة لانعدام الأمطار والثلوج، فانخفض الإنتاج الى النصف، وأدى سوء المواسم الزراعية إلى توجه المستثمرين في الزراعة للاستثمار في الصناعة.

بنتيجة الأزمة غرق المزارعون بالديون للمصارف، وبدأت الإفلاسات وخاصة سنة 1957. فقد بلغت ديون شركة أصفر ونجار عام 1958 نحو 6 مليون ليرة سورية للمصارف، إضافة إلى نحو مليون واحد استحقاقات للعاملين ولآخرين.

لذلك وجد الملاك والمستثمرون الزراعيون في قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر سنة 1958، أثناء فترة الوحدة مع مصر، وجدوا فيه إنقاذاً لهم، لأنه يحمّل الدولة ديون مشاريعهم، بعد أن يتم توزيعها على الفلاحين، مع حقهم باختيار قطعة الأرض التي يختارونها من أرضهم ضمن سقف الملكية المسموح به في قانون الإصلاح الزراعي. وبالتالي تخلصوا من ديون تزيد عن قيمة أراضيهم عدة مرات.

5.5- مشروعات زراعية رائدة في الخمسينات:

5.6.1- عائلة معمار باشي:

تعود أصول عائلة معمار باشي أخوان إلى ديار بكر. وكانت من كبار مستحدثي المشاريع في الجزيرة وحلب، فقد طوروا زراعة القطن وحلجه، وامتلكوا عام 1953 أهم المحالج الكبرى في حلب، كما امتلكوا مستودعات ضخمة للقمح، تتسع لنحو 80 ألف طن. وكانوا "كونسورتيوم" عائلي يستثمر في المصارف وفي الشركات الصناعية واستصلاح الأراضي والتجارة والمحاصيل والآلات الزراعية. وأسس بيير معمار باشي مع أشقائه شركة الشهباء للإسمنت 1954، وساهموا بتأسيس شركة الزيوت الوطنية، وفي الشركة الأهلية للإسمنت 1954، وفي شركة بيرة الشرق بحلب عام 1956، والتي نافست البيرة المستوردة، وفتحت سوق لها في العراق.

تعرض بيير معمار باشي ومجموعة معمار باشي للافلاس، حين عجز عن تسديد قروض المصارف، بسبب توسعهم المفرط في الاستثمار. بينما تكدس الانتاج الزراعي في المستودعات وانخفضت قيمته في الأسواق الخارجية، مع ارتفاع تكاليف انتاجه، فتمت مصادرة أملاكه وبيعها تأميناً لحقوق المصارف، بما في ذلك الفيلا الجميلة في حلب.

5.6.2- شركة أصفر ونجار:

تعود أصول عائلة أصفر ونجار إلى ديار بكر. والأم "مريم رضواتلي" تزوجت عام 1984 من إيرموس أصفر. وقتل زوجها في حوادث 1885، بعد أن رزق منها طفلاً "مسعود" وكانت في العشرين من عمرها. وعام 1901 تزوجت من سعيد نجار وأنجبت منه ستة أولاد هم: عبد المجيد ولطفي وشكري ويعقوب والياس وسميرة. ولهذا أطلق على العائلة أصفر ونجار. وكان مسعود العقل المدبر للعائلة وتحويلها من نواة عائلة، إلى عائلة اقتصادية باعت أملاكها في ديار بكر، حيث كانت العائلة تعمل في في تربية دودة القز وتصنيع الحرير، وانتقلت واستقرت في القامشلي في العام 1930. وأصبح مسعود أصفر أحد أعضاء المجلس الملي السرياني الأرثوذكسي.

عام 1937 اشترت شركة أصفر ونجار قرية ملوك سراي، وأقامت سداً تخزينياً صغيراً على نهر الجفجف لنقل المياه إلى قرية تل التين لزراعة أراضيها بالأرز. واشترت من الشيخ محمد عبد الرحمن، رئيس عشائر طي، قرية أبو خزف وغراسة وكبيه وعري، إضافة لشرائها قريتي شلبارات وتل التين من عشيرة حرب وتحولت إلى أكبر ملاك في الجزيرة.

توسعت الشركة أولاً في زراعة الأرز، وأسست في القامشلي معملاً حديثاً لتقشيره، وأدخلت أولى الجرارات والحصادات التي تجرها الخيول، لتبدأ مرحلة دخول الجزيرة في عصر المكننة اعتباراً من 1936، حيث أدخلت شركة أصفر ونجار أول مرة الجرار الزراعي عام 1936 من ماركز "كينز" "Case" وكان يعمل على الكاز وحصادة من ماركة ماسي هاريس "Masy Haris". وفي عام 1938 أدخلت الجرار من نوع كاتربيلر والحصادة -الدراسة من ماركة جون دير "John Deer" وليصل عدد هذه الآلات عام 1940 إلى 20 آلة، امتلكت شركة أصفر ونجار نحو ربعها.

في الأربعينات، وفي إطار سياسة بعثة سبيرز البريطانية التي جاءت أثناء وجود القوات البريطانية في سوريا خلال الحرب العالمية الثانية، وأسست الشركة عام 1942 شراكة مع أبناء ابراهيم باشا الملي، رئيس عشائر المليّة، التي تعد كبرى العشائر الكردية في الجزيرة، لاستثمار 300 الف هيكتار من الأراضي التي يملكها أبناء الملي، وقام باستصلاحها وبيعها. ثم توسعت أعمال الشركة إلى تجارة الحاصلات الزراعية واستثمار المزارع وتربية الأغنام في بادية رأس العين، وتسويقها إلى حلب.

قُبِضَ لشركة أصفر ونجار أن تقود، منذ النصف الأول من الأربعينات، الثورة الزراعية في الجزيرة. وبدأت مشروعها الجديد الرائد في استعمال المضخات المائية، حيث ركبت عام 1942 خمس مضخات مائية كبيرة على العين الزرقا، وأصبحت الشركة عام 1958 تمتلك نحو 62 قرية ومزرعة مساحتها نحو مليون دونم.

سعت كل من شركتي أصفر ونجار، ومعمارباشي الى تطوير تقانات الري الحديث وشبكات الطرق والجسور، وأدخلوا طريقة الاستهطال الصناعي والرصد الجوي وتوقع الأمطار وكمياتها كما أدخلت شركة أصفر ونجار النظام التعاوني مع العمال الفنيين لتطوير الانتاج. في عام 1955 وصلت الثورة الزراعية الى مداها وبدأت مرحلة الأزمة وذلك للأسباب التي ذكرناها من قبل.

5.6.3- مشروع القطن المروي بالمضخات:

كان المشروع أحد مشاريع شركة أصفر ونجار، ويقع على نهر الخابور، ويتم ريه بالمضخات والأنابيب الفولاذية التي ترفع مياه الخابور، وتروي مساحة 10 آلاف دونم. وكان يعمل فيه نحو 4 آلاف عامل زراعي. وجهزت الشركة لهم منازل نموذجية تستوعب 300 عائلة فلاحية، وشكلت مدينة زراعية منظمة ومضاءة بالكهرباء وأقامت فيها فندق.

قام نظام الشركة على الشراكة مع العمال الزراعيين، حيث جرى تقسيمهم الى مجموعات يطلق على كل منها "مصلحة" يوضع تحت تصرفها الآلات الزراعية ووسائل النقل والمحروقات والمأكولات والسلف وورش الصيانة والتصليح مقابل 45% من إنتاج كل مصلحة، على أن تؤول ملكية هذه التجهيزات كافة، الى المجموعات بعد خمس سنوات، مع حق كل مجموعة أن تنشئ مشروعها الخاص المستقل عن الشركة.

بعد اختبار نجاح هذا النظام خلال خمس سنوات يتم فيها تدريب العامل وتأهيله تقنيا، وتدريبه على التسيير الذاتي في انتاجه، وتنتهي بتملك العامل الآلة لقاء سداد ثمنها، إضافة الى ربح صاف يراوح بين 35 – 50 الف دولار أمريكي أو ما يعادلها بسعر الصرف يومئذ 105 – 150 الف ليرة سورية، كما ذكر في سياق البحث.

بحلول عام 1958 وحين مصادرة هذا المشروع بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي، كان ما أنفقته الشركة قد بلغ 15 مليون دولار أمريكي تعادل 45 مليون ليرة سورية، كان منها 6 ملايين ليرة قروض من المصارف، و مليون واحد كان استحقاقات للعمال. وكانت مساحة أراضي شركة أصفر ونجار قد بلغت مليون دونم

5.6.4- مشروع مبروكة شركة أصفر ونجار:

كان مشروع مبروكة مدينة زراعية حديثة مخدمة بأعلى مستوى للخدمات في زمنها "أشبهه بكالفورنيا صغيرة وسط البادية" وتقع على مساحة 35 كم جنوب رأس العين. وقد سماها البطريرك مار أفرام بهذا الإسم، لتكون مباركة. بدأ مشروع مبروكة عام 1953. وخلال ثلاث سنوات تحول الى مدينة زراعية منظمة قامت فيها الأبنية الحديثة التي تفصل بينها شوارع عريضة منتظمة، وفق مخطط لوحظ فيه احتمال توسع المدينة. وبنيت فيها مساكن حديثة للعمال ومطاعم ومستوصف حديث وناد رياضي ومسبح وغرف لكرة الطاولة وألعاب أخرى، وكانت مؤسسة متكاملة من منازل العمال الى مكاتب الشركة إلى مستودعات قطع الغيار والحبوب والأكياس والوقود. وألحق بها معمل لصناعة آلات السكب والخراطة وتصنيع قطع الغيار للألات والسيارات وأنابيب الري. واعتمد على أحد المهندسين الروس في إدارتها الفنية. كما أشاد محطة للأرصاء الجوية، وكانت الحكومة تعتمد بياناتها في تسجيل الحرارة والرطوبة والضغط الجوي وقياس كميات الأمطار في الجزيرة. وكانت شركة أصفر ونجار تدفع أعلى الأجور لاجتذاب اليد العاملة الزراعية وتؤمن شروط استقرار للعمال الزراعيين في قرى ومدن زراعية نموذجية ومخدمة بأعلى مستوى الخدمات المتنوعة.

6- تكون الملكيات الكبيرة في الجزيرة:

حتى مجيء الفرنسيين، كانت أراضي الجزيرة في معظمها أراض أميرية تعود في ملكيتها للدولة. وكانت أجزاءً واسعةً منها مراعي لأغنام وجمال وأبقار العشائر التي تتجول بها.

عملت فرنسا على إعمار الجزيرة السورية وتوطيد السكان والبدو فيها، وعملت على منح الأراضي لمن يوالها أو لاكتساب الولاء، مثلاً وزعت أراضي على المترجم ميشيل دوم، وعلى متعهد تزويد الجيش الفرنسي بالقطيع جورج معمار باشي، وعلى طاهر آغاتين تازا، رئيس عشيرة بينار علي الكردية. ولجأت لمنح شيوخ العشائر حيازات، تحولت فيما بعد الى ملكيات دائمة، مثلاً الشيخ عبد المحسن رئيس شمر الزور دعم القائمة الانتدابية في الانتخابات فأجاز له الفرنسيون وضع اليد على خمس قرى كبيرة في الدرباسية، و جكرخوين تبنى القائمة الانتدابية في الانتخابات، حيث عمل مساعد لحاجو آغا، فكافأه الفرنسيون على عمله بمنحه قريتين لاستثمارهما. وعام 1927 منحت السلطات الفرنسية ستة قرى لحاجو آغا رئيس عشيرة الهويريكية الكردية.

في آذار عام 1926 صدر قرار المفوضية الفرنسية ب" حل الأراضي المشاع" وتحويلها من مشاع الى حيازات قابلة للملك (الطابو)، فقام رؤساء العشائر بتسجيل أراضي وقرى ومناطق رعي عشيرته، على أنها أرض ملك خاص له. وقد شكل هذا، مع أعطيات الفرنسيين، أساس نشوء الملكية الكبيرة في الجزيرة.

في 13 كانون الأول 1930 صدر قانون الأراضي الجديد رقم 3339، وحل محل قانون الأراضي العثماني، وألغى الأراضي المشاع، ووضع أسس لجعل الأرض التي وضع الأفراد أيديهم عليها وأحيوها، جعلها ملكية خاصة قانونية ثابتة. وأصدر المفوض السامي المرسوم رقم 132 لعام 1940، ثم المرسوم 141 لعام 1941، اللذان أتاحا لرؤساء العشائر "نظاماً" خاصاً" يمكنهم من زراعة أراضي الدولة العامة غير المسجلة ضمن أملاكها الخاصة خارج المعمورة، وتملكها بعد سنتين من إحيائها.

بدءاً من الثلاثينات، بدأ زعماء العشائر بالتحوّل الى كبار ملاك للأراضي، وقد ساعدتهم لجان التحديد والتحرير التي كانت مشكلة من أبناء كبار الملاك في سوريا. مثل القوتلي ودياب و البارودي ونايلي و ابراهيم باشا و اتاسي وكيلاي و قدسي. وقد سبب هذا صراعاً بين شيوخ العشائر، ومزاحمة على بناء القرى في مناطق ترحالهم وبدأت العشائر تتحوّل من راحلة الى شبه مستقرة (الجبور - شمر - طي - الخ) وبدأ الانتقال من الخيمة وبيوت القصب والزل الى البيت الطيني. وبين عام 1926 و 1940 نشأ فيها 1250 قرية.

أثناء تنفيذ عملية التحديد والتحرر ورسم الخرائط " الكاداستر Cadastre" استولى الوجهاء وزعماء العشائر على ملكيات واسعة ليست لهم، فكان الوجهاء وشيوخ العشائر، بالاتفاق مع الموظفين الفاسدين، يحضرون للمكان لإجراء عملية المسح والتحديد والتحرير لمنطقة محددة، وكان الفلاحون الذين يعملون بالأرض لا يعلمون بمجيء اللجنة، بينما يأتي الوجيه أو زعيم العشيرة ببعض أعوانه، ويدعي أن هؤلاء فلاحون في تلك الأرض التي يملكها، وأن الأرض تخصه.

مثلاً استصلح جميل المسلط شيخ الجبور، عدة قرى وعمر قرية طابان على نهر الخابور، واستصلح ميزر عبد المحسن شيخ شمر الزور مساحات واسعة من الأراضي، بنى عليها بطريقة وضع اليد خمس قرى ذات مساحات عظيمة. وقام دهام الهادي الجربا شيخ شمر الخرصة الى "كسر" أي استصلاح عدة قرى وتملكها. وأصبح عبد الكريم ملا صادق من اعيان عين ديوار وكبار ملاكها وأصبح عام 1939 رئيس بلديتها، وقد تملك 20 قرية وتمتع، بخصائص عصرية، فكان مدمنا على قراءة الروايات، ومستحدثا زراعياً توسع في زراعة الأشجار المثمرة التي

كانت تزود اسواق ديريك والحسكة والقامشلي بالفواكه، وتحول الى أحد ابرز المزارعين في منتصف الأربعينات بعد التوسع بزراعة القمح. ويروي عبد الهادي عباس، أن أحد شيوخ العشائر تقدم بطلب الى القاضي العقاري لتسجيل أكثر من 5000 هيكتار باسم أطفاله، بمن فيهم طفل كان مازال ببطن أمه الحامل به مدعياً أن أطفاله يتصرفون بالأرض تصرفاً هادئاً منتظماً مستمراً. وأصبح الشيخ عبد الرزاق الحسو، شيخ عشيرة طي يمتلك 15 قرية.

في العموم انتزعت أملاك الدولة وسجلت باسم ملاك كبار من الوجهاء وزعماء العشائر عبر التحايل والتواطؤ بين موظفي الدولة واللجنة العقارية، مثلاً: قام امين عام وزارة الزراعة باستغلال منصبه وسجل مراع في قرية جلميد باسمه بالتواطؤ مع مدير أملاك الدولة. وجرى التحالف بين ممولي المدن وشيوخ العشائر، فطردوا الفلاح من الأرض، مما أدى لصدامات بين الفلاحين وشيوخ العشائر ومع الشركات المستثمرة للأرض، وتحول الفلاحون الى عمال زراعيين موسميين أو هاجروا الى المدن وخاصة حلب للعمل في الصناعة النامية.

بنتيجة هذا الوضع كانت ملكيات الأراضي في الجزيرة عام 1939 على النحو التالي:

أ- ملكيات صغيرة بمساحة تقل عن 10 هيكتار وقد شكلت 5%

ب- ملكيات متوسطة بين 10 و 100 هيكتار وقد شكلت 52%

ت- ملكيات كبيرة تزيد عن 100 هيكتار وقد شكلت 34%

في عام 1941 أصدر الفرنسيون النظام الخاص لمشروع ري الخابور وشق قناة تل معاض، وبين 1941-1945 وصل التنافس بين زعماء العشائر الى أشده في تسابقهم لوضع اليد على أراضي الدولة وتسجيلها ملكية خاصة لهم على حساب فلاحها، وكان في مقدمتهم في المنطقة الشيخ عبد العزيز المسلط الذي غدا في هذه الفترة بعد تقاسم السلطة مع شقيقه جميل المسلط، زعيم جبور الشمال، أصبح مسيطراً على الأراضي التي يروها هذا المشروع حتى كادت أن تكون حكراً عليه وأصبح يمتلك نحو مليون دونم.

وبالنتيجة وحتى 1958 كان أقوياء العشائر والوجهاء المحليين ومستثمرو المدن قد سيطروا على معظم أملاك الدولة في الجزيرة، فكانت ملكياتهم نحو 323 ألف هيكتار عام 1947 وأصبحت عام 1958 نحو 1683000 هيكتار يسيطر عليها نحو 40 ملاك كبير.

نتيجة تحولات الجزيرة، خسر الفلاح الصغير أرضه بعد أن استولى عليها كبار الملاك. وتحول إلى عامل زراعي موسمي في مشاريع كبيرة، أو تحول إلى عامل في الصناعات التحويلية الناشئة، وقد تسبب هذا في نقص اليد العاملة في الجزيرة بسبب الهجرة مع ازدياد التوسع في الزراعة. وحينها اجتذبت الجزيرة يد عاملة من مختلف أنحاء سوريا، وبخاصة من حوران وحمص وحمّاه وإدلب. وفتحت الباب لليد العاملة الكردية من خلف الحدود مع تركيا.

بنتيجة الصراعات الاجتماعية نمت قوى اجتماعية ذات توجه يناصر الفلاحين الفقراء وبخاصة أكرم الحوراني والحزب الشيوعي وحزب البعث وغيرها، وانعكس هذا الصراع في البرلمان. وقام العديد من النواب يدافعون عن الفلاحين. وتحت ضغوط الحركة الفلاحية والقوى السياسية المؤيدة لها، أصدر أديب الشيشكلي، الذي كان متحالفاً مع أكرم الحوراني في كانون ثاني 1952 قانوناً يحدد سقف الملكية الزراعية في محافظتي الجزيرة والفرات، ويصادر المساحات الزائدة عن سقف الملكية ويوزعها على الفلاحين، وحدد سقف الملكية بـ 150 هكتاراً في محافظتي الفرات والجزيرة ومناطق البادية. وبـ 50 هكتاراً في بقية المناطق. و يمنع تهجير الفلاح من أرضه أو نزع يده عن الأرض التي يحرثها. ويعد عقد المزارعة بحكم المجدد حكماً، ولا يحق للمالك إخلاء الفلاح إلا بالتراضي، أو عن طريق القضاء. وقام النقيب مصطفى حمدون بتطبيق هذا القانون في الجزيرة، واستعاد نحو مليون دونم كأمالك دولة وزعها على البدو الرحل لتوطينهم، ولكن قام هؤلاء بتأجير تلك الأراضي لمستثمري المدينة مقابل 15% من غلة الأرض.

في عهد الوحدة مع مصر صدر قانون للإصلاح الزراعي رقم 1161 لعام 1958 وقد تضمن هذا القانون الصادر في 27 أيلول 1958 خمس نقاط هي: تحديد سقف الملكية، المصادرة والتملك، التعويض، إعادة توزيع الملكية الزراعية، والتنظيم التعاوني. حدد القانون سقف الملكية في الأراضي المشجرة والمروية بـ 80 هكتاراً، وفي الأراضي البعلية بـ 380 هكتاراً. وقدمت الدولة تعويضات لمالكي الأراضي المصادرة تمتد على 40 عاماً. ويمكن أن يقسط التعويض على عشرة سنوات أن كان مقداره أقل من 100 ألف ليرة. وبلغ عدد الملاك الزراعيين الذين مسهم هذا القانون 3240 مالك أرض.

في فترة الانفصال الغت حكومة الانفصال (مأمون الكزبري) قانون الإصلاح الزراعي تحت اسم إعادة النظر بالقانون وتعديله، وجرت مساعي لطرد الفلاحين من الأراضي وإعادتها لمالكها القدامى، وأدى هذا إلى صدامات بين المالكين والشرطة من جهة، والفلاحين من جهة أخرى، لكن أعيد تطبيقه إثر التغيير الوزاري للحكومة الانفصالية في آذار 1962، وقدوم حكومة الدكتور بشير العظمة، فقامت بتوزيع الأراضي على المنتفعين، وبدأت ببيع أراضي الدولة. بعد انقلاب حزب البعث عام 1963 صدر قانون جديد للإصلاح الزراعي برقم 1109 لعام 1963 خفض السقف الأعلى للملكية الزراعية إلى 55 هكتاراً في الأراضي المروية و300 هكتاراً في الأراضي البعلية. وكانت محصولته أخذ الأراضي من 4612 مالكاً لتوزيعها على 52504 فلاح، وبلغ مجموع الأراضي

المصادرة حوالي 5.1 مليون هكتار. وبقيت مساحات واسعة من الأراضي المصادرة كأمالك للدولة. وقد أدى هذا الإصلاح بالطريقة التي أدير بها، الى تفتيت الملكية، مما أدى في النهاية إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم، ولجوئهم لتأجيرها لكبار المستثمرين الجدد، مقابل نسبة صغيرة من إنتاجها، فعادت ظاهرة الملكيات الكبيرة عبر التجميع الى الجزيرة مرة ثانية، خاصة كون الدولة تشجع المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن والشوندر، وكانت تدفع للمنتجين أسعاراً مجزيةً، أعلى من أسعار السوق العالمية. وبرزت الحيازات الكبيرة في الحسكة، وكان وسطي الحيازة فيها 25.2 هكتار، وفي الرقة 9.2 هكتار، وكان التجميع يتم بواسطة الاستئجار أو الاستثمار، بمعزل عن سقف الملكية، وأصبح كبار المزارعين يستثمرون نحو 1500 - 5000 هكتار، وعمل هؤلاء المستثمرون في المقاوله الزراعية والاجتماعية، وسيطروا اجتماعيا واقتصاديا على الريف في الجزيرة، وتحول جزء كبير من الفلاحين الحائزين، بعد تفتيت ملكياتهم عبر التورث، إلى عمال زراعيين في أراضي الفلاحين المتوسطين والكبار، بسبب عجزهم عن تمويل الموسم، فاضطروا لتأجير أراضيهم. وكان فلاح الجزيرة يبيع موسمه سلفا لتاجر المدينة بسعر بخس، وبالتالي كانت سياسة دعم المحاصيل الاستراتيجية تصب في مصلحة كبار الملاكين، أكثر من صغارهم.

7- نطف الجزيرة:

في أواخر عشرينات القرن العشرين، بدأت فرنسا تهتم بنطف الجزيرة، وقد أوفدت بعثة دراسية أشارت الى وجود نطف في مساحات واسعة من الجزيرة، وبدأت عملية منح الرخص لاستكشاف المكامن النفطية واستثمارها. وفي آذار 1931 أبرمت اتفاقية بين شركة نفط العراق IPC وكل من الحكومتين السورية واللبنانية، مد خط أنابيب النفط من حقول كركوك في العراق الى البحر المتوسط (إلى بانياس في سوريا وإلى طرابلس في لبنان)، وبدأت الشركة باستملاك العقارات على امتداد خط الأنابيب. أوائل 1934 منحت سلطات الانتداب بمرسوم من رئيس الجمهورية محمد علي العابد، ورئيس الوزراء حقي العظم، رخصة تنقيب لشركة الكاز العراقي عن أنواع المنتجات الهيدروكربونية في كل من جبل جبيسا، في قضاء الحسكة، وفي جبل بشري، في قضاء دير الزور. كما منحت للشركة الصناعية للاسفلت والبتترول في اللاذقية، ممثلة بشخص أمين سرها، هنري تيكت، رخصة تنقيب عن المعادن الثمينة من الفئة السادسة في أراضي قراجق طاع في الجزيرة العليا. ثم وسعت في 22 كانون الثاني مناطق رخصة شركة الكاز العراقي في أراضي قضاء الحسكة. في آب 1937 استؤنفت المفاوضات بين شركة امتيازات نفط سوريا ولبنان المحدودة التي ستخذ عام 1940 اسم "شركة نفط سوريا

المحدودة" وصدقها رئيس حكومة المديرين بالمرسوم الاشتراعي رقم 47 تاريخ 25 آذار 1940، وأعيد تصديقها بمرسوم تشريعي في آذار 1947، بعد توقيع اتفاقية متممة مع الشركة المذكورة في 6 آذار 1943. لكن شركة نفط سوريا المحدودة البريطانية نقت عن النفط ولم تجده وتمت تصفيته في 10 شباط 1951 وباعت ممتلكاتها للحكومة السورية.

عام 1955 منحت وزارة صبري العسلي شركة نجيب منهل امتيازاً لاستكشاف النفط. وتضمن الامتياز 28 رخصة تنقيب عن النفط، في مساحة تقدر ب 8400 كم2 من محافظات اللاذقية وحلب ودير الزور والحسكة. وكانت الرخصة لمدة 4 سنوات (مرسوم 1493 لعام 1955). وكانت شركة نجيب منهل واجهة لشركتين هما أتلانتيك الأمريكية والشركة السورية العربية المحدودة للنفط، التي لم تكن سوى شركة متفرعة من شركة نفط العراق.. وكان نجيب منهل أمريكي من أصل لبناني متزوج من سيدة دمشقية برز اهتمامه بالنفط السوري منذ 1947. وقد تمكن منهل من شراء عدد من النخب الفاعلة من صحافيين وسياسيين ووزراء، واستطاع عام 1955، وسط حملة دعائية مكثفة، من الحصول على رخصة لاستكشاف النفط في سوريا، بدعم من ممثل الجزيرة في الحكومة عبد الباقي نظام الدين ورئيس الوزراء صبري العسلي، الذي كان قبل سنوات وكيل لشركة التابلاين في سوريا. ويصف الأمير عادل ارسلان نجيب منهل في يومية 5 تموز 1949 ب "المثري الدجال الذي يسمي نفسه بالمليونير السوري". وقد حفز هذا الشركات الألمانية لتأسيس شركة النفط المتحدة "كونكورديا"، التي كانت عبارة عن كونسورتيوم نفطي تشكل خصيصاً من عدة شركات نفطية أوروبية صغيرة ومتوسطة للتنقيب عن النفط في الجزيرة السورية واستثماره. فانضمت إلى عملية الاستكشاف شركة كونكورديا الألمانية. وفي أقل من سنتين حفرت شركة كونكورديا 12 بئر في حقل السويدية كان 3 من بينها آبار منتجة للنفط. وحفرت شركة منهل 6 آبار واكتشفت حقل كراتشوك عام 1962. غير أن إنتاج النفط لم يبدأ حتى العام 1968 وبعد أن تم تأميم الشركتين ضمن تأميمات 1964 - 1965.

8- الهجرة المعاكسة من الجزيرة:

شهدت الجزيرة السورية منذ سبعينات القرن الماضي هجرة معاكسة للهجرة التي شهدتها منذ عشريناته. فقد شهدت نزوح جزء كبير من سكانها، متحولاً من جاذب للهجرة إلى طارد للسكان، فالعشائر يهاجرون في العقود الأخيرة ومنذ السبعينات الى السعودية والخليج، والسريان والأشوريون يهاجرون الى أوروبا، والأكراد يهاجرون الى المدن السورية الأخرى وبأعداد أقل إلى أوروبا.

لا يتوفر إحصاء دقيق للهجرة الى الخارج ولكن مطلع 2011 كان عدد المقيمين في الحسكة 1477 ألف بينما كان عدد المسجلين في السجلات المدنية 1604 ألف اي بفارق 127 ألف نسمة مهاجرين أي نحو 9.7% من سكانها ولكن بحسب تقديرات أخرى لا يزيد عدد المقيمين في الحسكة أكثر من 1.3 مليون وبالتالي فالهجرة تبلغ 19%. وقد هاجر الأكراد من قراهم باتجاه مدن الجزيرة مثل الحسكة والقامشلي أو باتجاه حلب ودمشق. وقد نشأ حي كامل لأكراد الجزيرة في دمشق هو جبل الرز بجانب مشروع دمر، والذي نشأ من قبل عمال أكراد كانوا يعملون في المشروع، الذي بدأ أواسط السبعينات. و يقيم معظم الأكراد في المناطق التي هاجروا إليها في سوريا في أحيان السكن العشوائي. وقد بلغت مساحة المخالفات السكنية في القامشلي 74% عام 2004 مستقبلة الفلاحين العرب والأكراد الذين هجروا أراضيهم. أما في الحسكة فقد بلغ عدد سكان العشوائيات 135350 نسمة عام 2004 أي 21240 عائلة يشكلون 72% من سكان المدينة البالغين 188160 نسمة حسب تعداد 2004 ويعمل جزء كبير منهم في الصناعة والخدمات والقطاعات الهامشية غير المنظم.

الهجرة الكبيرة من الجزيرة الى خارج سوريا كانت هجرة السريان والآشوريين. وبلغت تلك الهجرة أوجها في التسعينات. عام 1946 كان عدد المسيحيين في الجزيرة 46810 آلاف أي 31.4% من سكانها المسجلين في السجل المدني والبالغين 149140 نسمة آنذاك. وبحسب معدلات التزايد كان سيبلغ تعدادهم مطلع 2011 نحو 386156 نسمة أي 26.2% من سكان الحسكة، هذا في حال كان لكل امرأة مسيحية ثلاثة أولاد أحياء. وتزداد هذه النسبة إن كان وسطي المرأة أكثر من ثلاثة أولاد أحياء بينما لا يصل العدد الحالي للمسيحيين الى خمس هذا الرقم وفق تقديرات أبرشية الجزيرة للسريان. فقد قدر المطران يوحنا ابراهيم في ايار 2012 عدد الأسرة المسيحية في الجزيرة بنحو 12265 أسرة من جميع الطوائف أي نحو 61325 نسمة فقط من أصل نحو 1536 ألف هم سكان الجزيرة أي نحو 4% فقط. و يشير منير درويش الى أن نسبة المسيحيين كانت في مدن مثل عامودا والدرباسية شمال سوريا تزيد عن النصف، والآن لا يوجد بها سوى الا عائلتان أو ثلاثة. وكذلك المالكية التي شكل المسيحيون فيها أكثر من 70%، والآن لا تزيد نسبتهم عن 26%. ويشير درويش في كتابه هجرة العرب المسيحيين، أن عدد الآشوريين كان يقارب ال 50 ألف في الجزيرة حتى عام 1980، بينما لم يبق منهم سوى 5-8 آلاف نسمة فقط أغلبهم من الشيوخ، بعد أن هاجر الشباب الى السويد وأستراليا ونيوزيلاندا وأمريكا. كانت الهجرة الأكثر درامية تلك التي حدثت بسبب القحط بين 2006 – 2009 فمن بين 141 ألف أسرة تقطن في 2000 قرية في محافظة الحسكة هاجر نحو 35 ألف أسرة يبلغ عدد أفرادها 210 – 215 ألف نسمة، وقد هاجروا نحو ريف دمشق ودرعا والسويداء واللاذقية وطرطوس بسبب عجز مدن الجزيرة عن استيعاب المزيد من المهاجرين.

لعبت ثلاثة عوامل دوراً في طرد سكان الجزيرة وخاصة محافظة الحسكة:

- (1) رغم ثروتها المائية والزراعية والنفطية فإن الجزيرة تبقى من أكثر مناطق سوريا فقراً وتخلفاً، ففيها نحو 58% من فقراء سوريا (الفقر العميق) وهي أكثر المناطق تخلفاً من حيث البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم ومستويات التنمية البشرية وأقل المناطق تصنيعاً.
- (2) تذرر الملكيات الصغيرة ادى لترك الفلاحين الفقراء لأرضهم وتأجيرها لمستثمرين لقاء 15% من محصولها، والتوجه نحو المدينة للعمل.
- (3) دينامية التصحر بسبب التملح، وقد بلغت 17% من الأراضي وخاصة في منطقتي الفرات والخابور، وخاصة بعد أن جف نبع رأس العين بسبب السدود الثلاثة التي أقامها الأتراك على نهر الخابور في الأراضي التركية. وتمارس تركيا سياسة تحويل المياه منذ العشرينات، وبسبب حفر آبار المياه الجائر المخالف للقانون والذي كان يتم برشاوى كبيرة لأجهزة الأمن. وقد عانت أكثر من 40 قرية في الخابور من التصحر وهجرة أهاليها. وقد بدأت دينامية القحط وتزايد سنوات الجفاف منذ 1958 وكانت سنوات 1990 – 2005 على نحو خاص يتكرر فيها سنوات الجفاف بأعلى من المعدل المعروف تاريخياً بسنة جفاف واحدة كل أربع سنوات.

9- كلمة اخيرة حول الكتاب "رؤية نقدية":

لا شك بأن جمال باروت في بحثه هذا، إنما يخوض في حقل الغام، وسيلقى هذا البحث التقدير ممن يتسمون بنظرة موضوعية، فيتوقع أن يقابل بعدم التفهم والهجوم الشرس من المتزمتين قومياً. فالقضية الكردية اليوم تطرح بشكل قوي في دول المنطقة بين العراق وسوريا وتركيا. فتركيا تسعى لحل ينهي حالة الصراع طويل الأجل وتحقق تقدم ملموس. ويؤجج قيام اقليم كردستان العراق المشاعر القومية الكردية في كل المنطقة، ويدفع بمواقف القوى السياسية والشعبية الكردية باتجاه التطلع القوي لقيام كردستان الكبرى المستقلة، وهذا سيؤدي لتصاعد الصدام بين القوى الكردية في كل بلد والقوى الأخرى غير الكردية، مما يجعل خلق حوارات عميقة بين جميع القوى الوطنية في سوريا من مختلف مكونات الشعب السوري، بمن فيه عرب وأكراد وتركمان وغيرهم من قوميات مختلفة، أمراً ضرورياً للوصول الى فهم وطني سوري مشترك ينصف الأكراد ويمنحهم حقوقهم المشروعة ضمن وحدة سوريا ارضاً وشعباً.

يشكل الكتاب وثيقة بحثية هامة لتاريخ الجزيرة السورية الحديث، ويوثق سرده وتحليله ثوثيقاً جيداً. وهو بذلك يلقي الضوء على مسألة سياسية حاضرة تتعلق بالوجود السرياني الآشوري الكردي في الجزيرة السورية، تؤسس للحقوق التي يمنحها هذا الوجود، والتي يطالب بها بعض الأطراف. ويوثق الكتاب بما يعرضه من وقائع وأفكار واستنتاجات بشكل جيد، وخاصة عن الفترات السابقة لسيطرة البعث على السلطة عام 1963، حيث يسود التعقيم بعد هذا التاريخ، ويصعب توفر الدراسات والوثائق.

لا يوثق الكتاب لأية موجات من الهجرة من إقليم شمال العراق "كردستان العراق" الى الجزيرة السورية خلال فترات اشتداد الصراع بين الأكراد والحكومة العراقية منذ ستينات القرن العشرين وحتى ثمانيناته، قبل أن تصبح منطقة شمال العراق منطقة شبه مستقلة تحت الحماية الأمريكية، رغم أن أية صراعات من هذا النوع تخلق موجات من الهجرة قد تصل الآلاف في كل مرة. من جهة أخرى لا يوثق الكتاب تدفق موجات الهجرة الكردية من تركيا الى الجزيرة السورية خلال الثمانينات والتسعينات، حيث كان الصراع بين حزب ال PKK والحكومة التركية على أشده، وتم تهجير 2000 قرية كردية في مناطق الأكراد في تركيا. ولا شك أن جزءاً منهم قد توجه نحو الجزيرة السورية، خاصة وأن الحكومة السورية قد جعلت من الجزيرة ملاذاً آمناً للأكراد الفارين من تركيا. وسمحت لحزب ال PKK بأن يجعل من القامشلي محطة ونقطة انطلاق لعملياته، إضافة لمعسكراته في لبنان. وكان فرع الأمن السياسي الذي كان يرأسه اللواء عدنان بدر حسن هو المسؤول عن التنسيق مع حزب ال PKK، كما لعب فرع المخابرات العسكرية في الحسكة (الجزيرة) دوراً بارزاً في التنسيق والتسهيل. كما لم يوثق الكتاب فساد أجهزة الأمن التي سهلت تدفق الأكراد واستقرارهم في الجزيرة وتملكهم للعقارات، وهو فساد مشهود.

لم يوثق الكتاب سعي الأكراد للاستيلاء على الجزيرة، ودفع أثمان باهظة لشراء العقارات، وكيف تم تكريد مناطق واسعة وتم تغيير أسماء القرى السريانية التي هجرها أهلها الى الخارج. حيث ترافقت فترة الصراع بين ال PKK والجيش التركي خلال الثمانينات والتسعينات مع تزايد هجرة السريان والآشوريين من الجزيرة الى خارج سوريا، وبيع أراضيهم وبيوتهم ومحلاتهم التجارية لمشتريين أكراد دفعوا أسعاراً مغرية للحصول عليها. ويمر الكتاب على هذا الموضوع ببضعة جمل لا غير. رغم أن أسواق وأحياء المدن الرئيسية في الجزيرة مثل الحسكة والقامشلي والمالكية/ديريك، إضافة إلى مئات القرى التي كانت للسريان والآشوريين، تحولت إلى ملكيات للأكراد رغم القوانين التي تقيد نقل الملكية، وتم تغيير أسماء مئات القرى الى أسماء كردية. وقد ساعد الفساد الكبير

المنتشر في أوساط دوائر الحكومة وخاصة الأمن العسكري في نقل ملكية عشرات آلاف البيوت والعقارات إلى أيدي مالكيهم جدد منهم من الأكراد، فيما كان يعتبره البعض عملية استكمال سيطرة على مناطق واسعة من الجزيرة، وخاصة في منطقة شمال شرق سورية ومنطقة منقار البط ومنطقة عين العرب. أما منطقة عفرين وأكراد ركن الدين بدمشق، فسكانها أكراد أصليون في الأساس وليسوا مهاجرين من شمال خط الحديد، كما هو الأمر مع المنطقتين الأخريين، رغم أنها استقبلت أعداد كبيرة من المهجرين الأكراد من خلف الحدود. غير أن هذا الإحلال الكردي مكان السريان والآشوريين المهاجرين هو امر طبيعي لا يمكن تجنبه، فطالما أن السريان والآشوريين قد غادروا أرضهم، فالنتيجة هي إحلال الأكراد الراغبين بهذا الأمر والمستعدين له.

لم يوثق الكتاب على نحو كاف هجرة السريان والآشوريين الى خارج الجزيرة في الثمانينات والتسعينات، وتحليل العوامل التي أدت الى دفعهم للهجرة كعوامل ضاغطة محلية او جاذبة خارجية، ولم يوثق ماذا حل بقراهم وممتلكاتهم.

لم يوثق الكتاب على نحو كاف مسألة إهمال تنمية الجزيرة من قبل نظام البعث، وترك هذه المنطقة من أكثر مناطق سوريا تخلفاً، رغم ما تكمن عليه من طاقات نمو، ورغم أن الكتاب يمر على هذه المسألة ولكنه مروراً سريعاً، مع توثيق ضعيف، عكس التوثيق المسهب والغني بالوقائع والتفاصيل في توثيق أحداث الجزيرة منذ العشرينات وحتى الخمسينات مما أعطى الدراسة حيوية أعادت إحياء الأحداث بما يساعد على فهم أعمق، فلم يوثق الكتاب الوضع التنموي الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الجزيرة وسياسات الدولة تجاه هذه المنطقة، وتعتمد إهمالها من قبل برامج التنمية الحكومية، رغم أن جزءاً هاماً من الدخل الوطني كان ينتج فيها، ولكن قيمته كانت تضيع الى دمشق لتنفق على أجهزة الدولة، وخاصة الأمن والجيش المتضخمين، أو تنفق على تنمية المناطق الغربية في سوريا الواقعة على خط المدن حلب درعا وإلى الغرب منه. وقد شكل هذا السبب الرئيس للهجرة المعاكسة من الجزيرة السورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

لعل عاملان اثنان قد لعبا دورا في ضعف التوثيق والتحليل:

الأول: ضعف الوثائق المتاحة حول هذا الموضوع، وموقف النظام السوري منذ 1963 المعارض لإجراء أية دراسات، أو توفير أية وثائق عن هذه الموضوعات الثلاث. (1-غض طرف النظام عن تدفق مزيد من الأكراد من

الأراضي التركية الى الجزيرة، 2- هجرة السريان والآشوريين الى الخارج واحلال الأكراد مكانهم، 3- ضعف تنمية منطقة الجزيرة وسياسة الدولة تجاه هذه المنطقة).

الثاني: أن فترة إعداد الكتاب قد جاءت في معظمها خلال فترة الصراع في سوريا بعد 2011، والتي ربما لم تمكن الباحث من استكمال بحثه، بالطريقة التي تجعله يستطيع التوثيق، ولو عبر زيارات ميدانية للجزيرة والاجتماع بشخصيات سياسية وثقافية وباحثين من أبناء الجزيرة، وخاصة من كبار السن، من مختلف الطوائف وتدوين شهاداتهم الحية عن تلك الفترة، وخاصة منذ السبعينات وحتى 2010.

ولعل هذه المهمة تبقى أمام الباحث لاستكمالها في تنمة بحثه القيم هذا.